

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون



الجلسة ٤٠٤٩ (الاستئناف ٣)  
الخميس، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٤/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد فان والصم ..... (هولندا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي ..... السيد غرانوفسكي  
الأرجنتين ..... السيد مارسكو  
البحرين ..... السيد بوعلاي  
البرازيل ..... السيد كورديرو  
سلوفينيا ..... السيد تورك  
الصين ..... السيد شن غوفانغ  
غابون ..... السيد مونفارا - موسوتسي  
غامبيا ..... السيد فال  
فرنسا ..... السيد تيكسيرا دا سلفا  
كندا ..... السيد فاوولر  
ماليزيا ..... السيد محمد كمال  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ..... السيد رتشمند  
ناميبيا ..... السيد أنجبا  
الولايات المتحدة الأمريكية ..... السيد بيرلي

## جدول الأعمال

### الحالة في أفريقيا

تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز  
السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1999/1008)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي  
في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من  
المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع من تاريخ النشر إلى: Service, Chief of the Verbatim Reporting,  
Room C-178.

#### استؤنفت الجلسة الساعة ١٤/٥.

المجموعة المؤلفة من العوامل في أفريقيا تفرض تحديا خطيرا على المجتمع الدولي.

إن المسؤولية الأولية عن مستقبل أفريقيا تقع على الدول الأفريقية نفسها. واستعمال القوة لا يفضي إلى السلم والأمن الدائمين. والسلطة بغير مسؤولية، والحكم بغير مساءلة، والقوة بغير رقابة كلها غير مقبولة. ومن المحتم بدء عملية لتحقيق الديمقراطية، واقتسام السلطة واحترام حقوق الإنسان، سواء اتخذت هذه العملية شكل النهوض بالحكومات العريضة القاعدة، أو صون حكم القانون والخدمة المدنية الفعالة، أو كفالة شرعية الانتخابات، والتغيير النظامي للحكومات. ومن الضروري توفير الإمكانيات للدول الأفريقية من أجل مستقبلها في الإطار العالمي وتوفير الرؤية لهذا المستقبل. والحوارات الواسعة بشأن الأمن القاري ودون الإقليمي، اعتمادا على ترتيبات التعاون الإقليمي القائمة ينبغي أن تشجع.

إن المجتمع الدولي، ومن بينه الاتحاد الأوروبي، لا يمكن أن يكون غير مبال بالأحداث في أفريقيا. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالتزاما قويا بالدور الأولي للأمم المتحدة في صون وتعزيز السلم الدولي. والاتحاد الأوروبي يرحب بالتزام مجلس الأمن المتجدد بالإسهام في حل الصراعات في أفريقيا. ويلاحظ إصرار المجلس على زيادة تحسين قدرته على منع الصراعات، وعلى جعل استجاباته للصراعات أكثر كفاية وفعالية. والاتحاد الأوروبي يتطلع إلى المزيد من نشاط مجلس الأمن في هذا الشأن. ونحن نشني على عمل الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة في جهودهما لتحقيق حلول للآزمات في أفريقيا.

ونحتاج في الوقت نفسه إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على درء الصراعات والتصدي لأسبابها الجذرية. ويتعين التصدي لمصادر الصراعات المحتملة في مرحلة مبكرة. ويتطلب الطابع المتغير للصراعات استجابات فورية جديدة. فبوسعنا أن نستشهد بأمثلة عديدة تثبت استمرار تعرض المجتمع الدولي وحقوق الإنسان للانتهاك مع إفلات الجناة من العقاب في كثير من أنحاء أفريقيا، وذلك نتيجة إما لاجتماع الوحشية مع الجهل وإما لأعمال منهجية ومنظمة.

والاتحاد الأوروبي يرى أن من المبادئ الأساسية وصول المنظمات الإنسانية الدولية دون عائق إلى اللاجئين والمشردين والسكان الضعفاء في حالات

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلمة التالية المدرجة على قائمتي هي ممثلة فنلندا وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببياناتها.

السيدة راسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا - والبلدين المنتسبين قبرص، ومالطة، فضلا عن آيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

إن الاتحاد الأوروبي يرحب بتقرير الأمين العام المرحلي (S/1999/1008) عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

إن مناقشة المجلس اليوم بشأن أفريقيا تجري في لحظة حاسمة جدا. والاتحاد الأوروبي يرحب بهذه المبادرة والفرصة للتركيز على أفريقيا. فمن ناحية بوسعنا أن نلاحظ بعض علامات التقدم السياسي والاجتماعي - الاقتصادي؛ ومن ناحية أخرى، أكثر من ثلث البلدان الأفريقية تشارك في الوقت الحاضر أو شاركت مؤخرا في صراعات مسلحة. والاتحاد الأوروبي يقلقه بشكل عميق توسيع الصراعات المسلحة، والتدفق الهائل للأسلحة والمعدات العسكرية والدور المتزايد الذي تقوم به عناصر فاعلة من غير الدول في الصراعات المسلحة. ونتيجة لذلك، تعاني أجزاء من أفريقيا من تشرد السكان المدنيين بشكل جماعي ومن الآزمات الإنسانية. وآفاق التنمية والرفاه في البلدان المتأثرة تأثرا مباشرا أو غير مباشر نتيجة هذه الصراعات تقوضها التطورات الراهنة.

إن السلم، والأمن، والتنمية القابلة للاستدامة، وحقوق الإنسان والحكم السليم كلها مترابطة. والآزمات تشيرها طائفة من العوامل من بينها النزاع الاجتماعي أو العرقي أو الديني، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفقر، وتوزيع الثروات بشكل غير عادل، والنزاع من أجل الحصول على الموارد الاقتصادية والسلع، والتدهور البيئي والهجرة على نطاق واسع. والاتحاد الأوروبي يرى أن هذه

بأفريقيا يستند إلى المصالح والقيم والأهداف المشتركة. ونود أن نمد يد العون إلى أفريقيا حتى تحقق السلام والاستقرار لتحسن حياة سكانها. ووجود بيئة سياسية تمكينية مشجعة لحقوق الإنسان والحكم الصالح ومجتمع مدني نشط عناصر جوهرية للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد يضطلع التعاون الإنمائي بدور هام.

والاتحاد الأوروبي هو المصدر العالمي الأول للمساعدة الإنمائية المقدمة إلى أفريقيا حيث يقدم أكثر من ثلثي مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والمساعدة الإنمائية تؤدي دورا رئيسيا في دعم السياسات التي تتبعها البلدان الأفريقية. وهذا هو الحال بشكل خاص في أقل البلدان نموا التي يقع ثلاثة أرباعها في أفريقيا. ويتقاسم المانحون والبلدان الأفريقية مسؤولية كفالة استخدام المساعدة الإنمائية بصورة فعالة. ويتفاوض الاتحاد الأوروبي حاليا على تجديد اتفاقية لومي وشراكتنا الحالية مع البلدان الأفريقية وبلدان منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ. والتحدي هو وضع التعاون السياسي والتجاري والاقتصادي للاتحاد الأوروبي في مرتبة جديدة تواكب درجة الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وآثار العولمة. والسياسة الإنمائية النشطة مع البلدان الأفريقية وبلدان الكاريبي والمحيط الهادئ تشكل بالنسبة للاتحاد الأوروبي عنصرا هاما في المسؤولية الشاملة للاتحاد. فنحن ملتزمون عمليا بتحسين التنسيق التنفيذي للتعاون الإنمائي فيما بيننا مع الحكومات الشريكة وغيرها من الجهات الإنمائية الدولية المؤثرة، كأسرة الأمم المتحدة مثلا.

وتظل الديون الخارجية عقبة كأداء أمام التنمية المستدامة في كثير من البلدان الأفريقية. وما لم تخفض الديون الخارجية إلى مستويات يمكن تحملها، وخاصة بالنسبة لأشد البلدان فقرا، ستبقى مزايا الإصلاح معرضة لأن تبطلها الزيادة في خدمة الدين. وتتيح المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون فرصة سانحة للتمكين من تحمل الديون، وينبغي الإسراع بالتوسع فيها لتشمل مزيدا من البلدان في إطار الشروط المتفق عليها. ونحن نرحب بما أحرز من تقدم مؤخرا في مؤتمر قمة كولونيا الاقتصادية، بما في ذلك التسليم بأن الغرض الأساسي من تخفيف الديون هو الحد من الفقر. ومبادرة كولونيا لعام ١٩٩٩ مصممة لإتاحة تخفيف أعمق وأوسع وأسرع عن طريق إدخال تغييرات رئيسية في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

الصراع. وندين بشدة الإنكار المتعمد لهذه الحقوق. فالأغلبية الساحقة من الإصابات في صراعات اليوم في أفريقيا تلحق بالمدنيين وأغلبهم من النساء والأطفال. وفي هذا السياق يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول والأطراف في الصراعات في أفريقيا إلى وقف تجنيد الأطفال واستخدام الأطفال الجنود. ومن الضروري أن يقدم للعدالة كل المسؤولين عن الانتهاكات، وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب. وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية التشغيل الفعلي للمحاكم الجنائية الدولية وخاصة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والحاجة إلى آليات أخرى مناسبة تعالج بفعالية مسألتين الإفلات من العقاب والخضوع للمحاسبة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية التكبير بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ويدعو جميع الدول التي لم توقع أو تصدق على النظام الأساسي لروما، أن تسارع إلى ذلك دون إبطاء.

ونشيد بجهود الزعماء الأفريقيين والدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وخاصة منظمة الوحدة الأفريقية، إلى حل الصراعات بالطرق السلمية. والاتحاد الأوروبي مستعد، بوضعه العام بشأن درء الصراعات وقضها في أفريقيا، لأن يساعد في بناء القدرات لدء الصراعات في أفريقيا، وبشكل خاص من خلال منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية. ونسلم أيضا بأهمية جهود حفظ السلام الإقليمية في أفريقيا ونعرب عن تأييدنا للتدابير الرامية إلى تطوير القدرة الأفريقية في هذا الصدد.

والأمم المتحدة في تاريخها الممتد ٥٠ عاما في حفظ السلام قامت بنشر عملياتها في أفريقيا أكثر من أي منطقة أخرى. وتظل هذه العمليات أداة حيوية في مساعدة الدول الأفريقية على حل صراعاتها بمساعدة المجتمع الدولي وتوفير الظروف للتنمية السلمية. وبوسع عمليات السلام التي تنفذ بولاية من الأمم المتحدة أن توجد الفرق بين السلام والحرب وترسي الأساس لمزيد من بناء السلام. والاتحاد الأوروبي مقتنع بعدم إمكانية تحقيق التقدم والسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا ما لم تتمكن أفريقيا والمجتمع الدولي من الجمع بين التصميم والالتزام السياسيين الأكيدين.

والتنمية المستدامة في أفريقيا تشكل بالنسبة للاتحاد الأوروبي أولوية ثابتة. والتزام الاتحاد الأوروبي

في أفريقيا، ويضعان توصيات عملية فيما يتعلق بكيفية التصدي للمشاكل القائمة. ونحن نقدر الجهود التي بذلها الأمين العام طوال العام الماضي من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير (S/1998/318) والتي تتضمن: تقديم المساعدة للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في منطقة منع الصراع؛ وإنشاء آلية دولية لمساعدة الحكومات المضيفة على صون الأمن والحياد في مخيمات اللاجئين، وتعزيز فعالية نظام الجزاءات المتعلقة بالأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن.

ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق حيث يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ المزيد من الإجراءات الملموسة فيما يتعلق بحالات الصراع في أفريقيا. وينبغي للمجلس أن يدرك أن هناك مفهوما متناميا يتمثل في التمهّل في إصدار الإذن بإيفاد قوات حفظ السلام إلى مناطق الصراع في أفريقيا في حين يحول المزيد من الاهتمام والموارد إلى أنحاء أخرى من العالم.

ويسلط التقرير أيضا الضوء على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في دعم حفظ السلام في أفريقيا. ولئن كنا نرحب بعقد الحلقات الدراسية وإجراء دورات تدريبية، فإننا نعتقد أن بالإمكان توفير المزيد من الدعم اللوجستي والمالي من أجل تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام. وندعو المجتمع الدولي إلى ألا يفض طرفه عن الأزمة الراهنة في أفريقيا بل وأن يهب لمساعدتها.

وتظل جامايكا ملتزمة تماما بما تعتقده من أن الإجراء الجماعي هو أفضل نهج لمعالجة الحالة المعقدة السائدة الآن، وتود أن تسجل تقديرها للجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية من قبيل منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والتي أسهمت إسهامات كبيرة في استعادة السلام والديمقراطية في أفريقيا.

ونلاحظ مع التقدير أيضا جهود منظمة الوحدة الأفريقية في منطقة البحيرات الكبرى، ونأمل في أن يشكل اتفاق لوساكا الأساس للمصالحة والسلام. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي لمجلس الأمن ألا يتخلى عن دوره في صون السلم والأمن الدوليين، بل ينبغي له أن يواصل عمله بتعاون وثيق مع منظمات إقليمية بطريقة منسقة بغية تعزيز الوساطات والمفاوضات بين الأطراف المتنافسة.

ونرحب بالاستجابة المؤاتية من منظمة الوحدة الأفريقية لاقتراح الاتحاد الأوروبي بأن يعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. ونحن نتطلع إلى بدء التحضير لذلك المؤتمر الذي ينبغي أن يعتمد نهجا متوازنا بين القضايا السياسية والاقتصادية بما يعبر عن الطابع العالمي للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بغية ضمان نتائج ملموسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة الخارجية لجامايكا، معالي الأونرابل سيمور مولنغز عضو البرلمان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مولنغز (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): ينضم وفدي إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا لكم، سيدي، ولأعضاء المجلس، لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أفريقيا. فقارة أفريقيا بالنسبة لجامايكا تحظى بأهمية خاصة، نظرا للروابط التاريخية والثقافية الوثيقة التي تجمع بيننا. والواقع أن ٨٠ في المائة من سكان جامايكا من أصل أفريقي. وقد ظلت جامايكا تتضامن مع قضية أفريقيا في كفاحها من أجل الحرية والآن في سعيها إلى سلام دائم.

ولقد أكد تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة على أن الحالة الأمنية العامة في أفريقيا تظل سببا للقلق البالغ، ونحن ندرك جميعا إدراكا تاما أن القضايا الأفريقية تهيمن على أعمال مجلس الأمن. والمسائل التي تثار الآن تتعلق بفعالية جهود المجلس في تعامله مع الشواغل الملحة وكيف أن النهج كانت خلافة في التعامل مع ساحات الصراع المختلفة. إن ما تحتاج إليه أفريقيا هو أكثر من مجرد كلمات التعاطف وإبداء القلق من المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن. فالواضح أننا نحتاج إلى برنامج يجري تنفيذه على أساس دائم بغية المساعدة على وضع حد لدورة الصراع. ويتعين أن نبدأ بالتصدي للأسباب الرئيسية بغية إحراز نتائج طويلة الأمد.

إن تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318) والتقرير عن متابعة التقدم المحرز فيها (S/1999/1008) يوفران لنا تحليلا سليما لأسباب الصراع

يتزامن اجتماعنا هذا مع صدور التقرير المرحلي للأمين العام عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره حول "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها" ومما يستلقت الانتباه هنا هو أن الأمين العام تقدم بهذا التقرير المرحلي الذي يتضمن، مثله مثل تقريره الأول، فصولا بأكملها لا تدخل في نطاق اختصاص وصلاحيات المجلس - إلى المجلس وحده، في حين قدم تقريره الأول إلى كل من المجلس والجمعية العامة على حد سواء، بل وتمت مناقشته أيضا من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولذلك نتساءل عن سبب عدم اتباع نفس النهج في الحالة التي نحن بصدها.

وفي هذا السياق فإننا نود أن نذكر بموقفنا الثابت من ضرورة الفصل بين ما يدخل في نطاق اختصاص المجلس وبين ما يعد من صميم اختصاصات الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة طبقا لأحكام الميثاق، وضرورة أن يعمل المجلس في إطار من الاحترام الكامل للتوازنات الدقيقة بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة الدولية كما حددها الميثاق، وخاصة الدور الأصيل للجمعية العامة في النظر في المبادئ العامة للتعاون لرفع المعاناة الإنسانية بما في ذلك البحث في أسباب النزاعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة، هذا بالإضافة إلى الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة التي تمثل هذه الموضوعات شاغلا الأول. ومن هذا المنطلق، فنحن نرحب، بل نؤيد، قيام المجلس بالنظر في المشكلات التي تعاني منها القارة الأفريقية وسبل معالجتها ما دامت ترقى إلى مرتبة تهديد السلم والأمن الدولي أو الإخلال بهما.

أثبتت السنوات القليلة الماضية أن الدول الأفريقية ضاعفت من إرادتها وعزميتها من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها وهي على أعتاب القرن الحادي والعشرين وتحمل مسؤوليتها الجماعية لحفظ السلم والأمن في القارة، والاضطلاع بدور محوري في تسوية النزاعات المختلفة التي تنشب فوق أراضيها. وقد تجلت هذه الإرادة وتلك العزيمة بكل وضوح خلال اجتماعات الدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في الجزائر في تموز/يوليه ١٩٩٩ وما صدر عنه من إعلانات وقرارات.

إن اضطلاع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في القارة بدور متصاعد للتوصل إلى حلول

إن انتشار الأسلحة الصغيرة في أفريقيا مسألة تبعث على القلق. ومثلما بيّنه معظم المتكلمين في المناقشة التي أجراها مجلس الأمن خلال الأسبوع الماضي عن الأسلحة الصغيرة، ثمة حاجة عاجلة إلى وقف انتاج الأسلحة الصغيرة ونقلها والاتجار بها واستعمالها على نحو غير شرعي.

وتظل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا مجالا يتصف بالأولوية. ونلاحظ أنه على الرغم من ثراء أفريقيا الطبيعي، فإن النمو الاقتصادي ما زال بعيدا عن معظم البلدان. وقد ظهر هذا في ارتفاع مستويات البطالة والديون وتدهور مستويات المعيشة.

وترحب جامايكا بمبادرة الديون المترتبة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي المبادرة التي اتخذت في اجتماع الدول الصناعية الثماني في كولون هذا العام بهدف التخفيف من حدة الديون في ١١ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويحدونا الأمل في أن يكون هذا بداية تحرك أكثر اتساقا من أجل إزالة الديون المترتبة على أفريقيا. ويسرنا أن نلاحظ أن الاجتماعات التي يعقدها البنك الدولي حاليا في واشنطن تنظر في هذا الأمر.

وجامايكا تعتقد اعتقادا كاملا أنه ليس هناك مكان "للتعب من أفريقيا" أو "للتشاؤم حيال أفريقيا". ونحن مدينون بأن نكفل لأفريقيا أن تحقق قدرتها الكاملة. وفيما ندخل القرن الحادي والعشرين، فلنعمل على مضاعفة التزامنا بعودة ولادة أفريقيا حيث يصبح السلام والأمن والتنمية فيها حقيقة. إن بقاء أفريقيا هو شاغل المجتمع الدولي بأسره ويؤثر فينا جميعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الفيض (مصر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم إليكم بخالص الشكر والتقدير على رئاستكم لهذه الجلسة الهامة التي نشق أنها ستساهم في تفعيل دور مجلس الأمن إزاء القضايا الأفريقية المعروضة عليه انطلاقا من مسؤوليته تجاه حفظ السلم والأمن الدولي بموجب الميثاق.

الإطار نرجو أن يساهم تقرير الأمين العام عن الصومال، المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ - والذي لقي ترحيبا واسعا بين الدوائر المختلفة داخل الصومال ذاتها - في تحريك مجلس الأمن في الاتجاه الصحيح حتى يتسنى تحديد الولاية والمرجعية اللتين ستحكما توجه الأمم المتحدة في هذا الشأن، لا سيما فيما يتعلق بإحكام حظر السلاح المفروض بموجب قرار المجلس ٧٣٣ (١٩٩٢).

وفي نفس الوقت ترى مصر أن النزاع بين إثيوبيا وإريتريا - بخسائره البشرية والمادية والإنسانية الباهظة - قد استمر أكثر مما ينبغي، وأن الأوان لكي يتوقف. ونتوقع أن ينهض مجلس الأمن بمسؤولياته من أجل المساهمة في تسوية هذا النزاع عندما يقوم الطرفان بالتوقيع على إطار التسوية الذي قامت منظمة الوحدة الأفريقية ببلورته.

يمثل النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية أحد أخطر التحديات التي تواجه القارة الأفريقية عشية القرن الحادي والعشرين. فهو نزاع تتقاتل فيه جيوش ست دول أفريقية وأسفر عن نزوح أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ من ديارهم. وعلى الرغم من تعدد الأبعاد المعقدة لهذا النزاع، فإن الدول المعنية نجحت في التوصل إلى إطار محدد وشامل لتسوية النزاع. ومع ترحيبنا بقرار مجلس الأمن بإيفاد ٩٠ من ضباط الاتصال إلى المنطقة، فإننا نطالب المجلس باتخاذ الإجراءات الكفيلة لدعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك من خلال تفويض نشر بعثة المراقبين العسكريين يتبعه إنشاء ونشر عملية حفظ سلام كاملة.

وفيما يتعلق بالوضع في سيراليون فإن مجلس الأمن مطالب أيضا بمضاعفة جهوده من أجل المساهمة في تحقيق السلام في هذا البلد الشقي. ونتطلع إلى قيام المجلس، على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره الأخير، بإنشاء عملية حفظ سلام موسعة لدعم تنفيذ اتفاق لومي على نحو يمكن أن يوفر المصداقية اللازمة لعملية السلام الجارية هناك.

إن مصر، مثلها مثل بقية الدول الأفريقية، ملتزمة بتحمل مسؤولياتها للمساهمة في تسوية النزاعات الدائرة في قارتنا. فنحن نشارك - سواء بقوات أو مراقبين عسكريين أو مراقبي شرطة - في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تم إنشاؤها في سيراليون والصحراء الغربية وجمهورية الكونغو

أفريقية للنزاعات لا يجب أن يعني الأمم المتحدة أو مجلس الأمن من مسؤولياتهما الأساسية إزاء القارة، ولا يجب أن يساهم في تهميش دور المنظمة الدولية وأحد أجهزتها الرئيسية من خلال اكتفائهما فقط بدعم وتأيد الجهود الإقليمية تجاه مختلف القضايا والنزاعات في أفريقيا. ولا يسعني هنا إلا أنؤكد على أهمية تحرك المجلس بشكل فعال لترجمة مسؤوليته تجاه أفريقيا إلى إجراءات فعلية على نحو يمكن أن يعالج الشعور المتنامي لدى العديد من القادة الأفارقة - والذي إنعكس بصورة واضحة في بياناتهم في النقاش العام للجمعية العامة - من أن الأمم المتحدة أصبحت تولي اهتماما متزايدا بالأوضاع في مناطق أخرى من العالم على حساب القضايا والنزاعات الأفريقية.

ففي الوقت الذي نرحب فيه بالخطوات الإيجابية التي اتخذها مجلس الأمن من أجل متابعة تقرير الأمين العام حول "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها" وكذلك تنفيذ ما جاء فيه من توصيات تقع في نطاق اختصاصات المجلس، فإننا نلمس أيضا ترددا أو ربما بطئا من المجلس في تحمل مسؤولياته من أجل التحرك واتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب للحيلولة دون تصاعد تلك النزاعات الدائرة في القارة أو المساهمة في تثبيت الاستقرار في تلك الدول أو المناطق التي شهدت تقدما واضحا نحو تحقيق السلام فيها والذي يستوجب بدوره تحركا نشطا من المجلس لدعم تنفيذ أطر التسوية المختلفة التي يتوصل إليها أطراف النزاع وأي نزاع.

لا يمكن لأحد أن يتحدث عن الأوضاع في القارة الأفريقية دون أن يعرب عن قلقه العميق وحزنه البالغ إزاء الوضع المتردي في منطقة القرن الأفريقي. فالمأساة التي يعاني منها الصومال وشعبه منذ أكثر من ثماني سنوات ما زالت مستمرة دون أي تحرك جاد أو توجه محدد من قبل مجلس الأمن لتسوية النزاع هناك. وفي الوقت الذي نؤكد فيه على أن مسؤولية التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الصومالية تقع على عاتق الصوماليين أنفسهم، فإننا نطالب أيضا بأن يقوم المجلس بتكثيف تفاعله مع هذه الأزمة من أجل الحفاظ على وحدة أراضي الصومال وسيادته وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة فيه حتى يستعيد هذا البلد الشقي دوره ومكانته في المجتمع الدولي، وألا يكتفي المجلس بالإعراب عن دعمه ومساندته للجهود الدولية والإقليمية التي تبذلها الدول المهتمة أو المنظمات المعنية. وفي هذا

تحليل شامل وتفصيلي لأسباب الصراعات التي تستشري في القارة الأفريقية. إلا أن هناك أمرا لا يقل أهمية عن التشخيص الذي يجريه أو لعله يزيد عليه أهمية يتمثل في المقترحات الملموسة التي يتقدم بها من أجل القضاء على هذه الأسباب أو لتخفيفها وبذا يفتح السبيل لتحقيق عملية تنمية مستدامة في أفريقيا. وينبغي أن تنتقل الآن من عملية التفكير إلى عملية وضع برنامج يتسم باتخاذ إجراءات حاسمة.

إن البرتغال ما فتئت تقول إن المجتمع الدولي يرتكب خطأ جسيما في الحكم على الأزمات والصعوبات المستمرة في أفريقيا إذا سمح لنفسه بأن يقف مكتوف اليدين. وينبغي لنا أن نعي الكلمات الحكيمة التي قالها الأمين العام بالأمس في بداية هذه المناقشة الهامة عندما حذر من "الكلال فيما يتعلق بأفريقيا" أو "التشاؤم فيما يتعلق بأفريقيا".

وبمساعدة أفريقيا على حل مشاكلها، نحن نساعد المجتمع الدولي في الوقت نفسه، لأنه من المصلحة الحيوية لهذا المجتمع الدولي أن تكون المجتمعات أكثر حرية وديمقراطية، وأن تحترم حقوق الإنسان، وأن تزدهر الاقتصادات. ولو أصبحت أفريقيا أكثر استقرارا وتنمية سيساعد ذلك في أن يصبح العالم أكثر ثراء وأمنًا لمصلحة البشرية جمعاء.

إن الواقع يقتضي أن نطور مع أفريقيا تعاونًا وثيقًا وأكثر ديناميكية في جهد مشترك مع شعوبها وحكوماتها. وبوسع المجتمع الدولي أن يساعد أفريقيا وينبغي له أن يساعد، بيد أن على الأفريقيين أنفسهم أن يتولوا أيضا مقاليد مصيرهم ومسؤولياتهم عن بناء مستقبل أفضل.

وفي هذا الصدد، نود أن نشير بوجه خاص إلى جهود موزامبيق التي أسفرت عن انتقال سلس من الحرب إلى السلام وجعلتها الآن تسير على درب مستقبل أفضل لشعبها.

كذلك يجري السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية في غينيا - بيساو، بمساعدة الأمم المتحدة. ونود أن نشيد إشادة قلبية بهذا الجهد.

وينبغي لمجلس الأمن، ليتولى مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك في أفريقيا،

الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى؛ وحول هذه العملية الأخيرة. فإن العمود الفقري للقوة الموجودة والتابعة للأمم المتحدة هناك تقوم أساسا على القوة المصرية.

كما نشارك بفاعلية في تلك العمليات التي تم إنشاؤها خارج أفريقيا، في كوسوفو والبوسنة وتيمور الشرقية وغيرها. وهي المشاركة التي تأتي انطلاقا من اقتناعنا بأن مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين هي مسؤولية جماعية لا يجب أن تترك لقارة أو منطقة جغرافية بعينها - بما في ذلك أفريقيا - لتحمل وحدها أعباء تسوية النزاعات الدائرة فوق أراضيها. ونرجو أن يستمر مجلس الأمن في التحرك باقتناع مماثل من أجل تسوية النزاعات الأفريقية إعلاء لمبادئ وأهداف الميثاق.

وفي هذا الإطار، اسمحوا لي في النهاية أن أسترشد بكلمات الأمين العام عندما أشار في تقريره حول "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها" إلى أن المطلوب من المجتمع الدولي هو "اتخاذ عمل ملموس، حيث أن الأعمال وليس الإعلانات هي التي سيقاس عليها التزام المجتمع الدولي تجاه أفريقيا".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مصر على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل البرتغال. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): تشارك البرتغال في تأييد البيان الذي أدلت به فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

إن وفدي يتقدم إليكم بالتهنئة، يا سيادة الرئيس، على تنظيمكم هذه الجلسة الهامة. وقيامنا بإجراء هذه المناقشة طوال ثلاث سنوات متتالية يدل على مدى التزام الأمم المتحدة بالتصدي للشواغل المستمرة في أفريقيا بشأن الصراعات والتنمية.

إن التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1999/318)، يحتوي على

والآن علينا أيضا أن نواصل عملية التفكير التي بدأها الأمين العام في خطابه أمام الجمعية العامة الأسبوع الماضي بشأن الكيفية التي ينبغي أن تستجيب بها الأمم المتحدة لحالات الأزمات التي تهدد القيم الأساسية المتأصلة في الكرامة الإنسانية. وفي هذا السياق، يكفينا فقط أن نذكر بما حدث في رواندا.

وعلى الجبهة الاقتصادية يجب ألا تكون أفريقيا مجرد مصدر للمواد الخام إلى البلدان الأكثر تقدما، مما يبقها على هامش الاتجاه صوب العولمة الاقتصادية الجديدة. فعلى أفريقيا أن تندمج اندماجا كاملا في الاقتصاد العالمي في مساواة مع المناطق الأكثر تقدما وفي تنافس معها؛ وإلا، فإن التأخر الإنمائي الحالي سيتفاقم. وتتيح ذلك مباشرة عملية مستمرة ومتعمقة للتكامل الإقليمي في أفريقيا، وهذا بطبيعته سيخفض خطر عدم الاستقرار السياسي بين الدول وينشئ في نفس الوقت أسواقا أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي.

وتخفيض ديون البلدان الأفريقية عنصر أساسي للتنمية الاقتصادية، حيث أنه سيحرر الموارد الضرورية للمشروعات والبرامج الإنمائية، وهي موارد كانت ستخصص لخدمة الديون. ومع ذلك، فإن تخفيض الديون أو العفو عنها يجب أن يكون مشفوعا من جانب البلدان الدائنة بإصلاحات وسياسات قوية للاقتصادات الكلية تقضي على التشوّهات الراهنة عن طريق إدارة تتصف بالشفافية والصلابة للأرصدة المتوفرة.

ونعتقد أن المطلوب الآن هو حوار صريح بين أعضاء المجتمع الدولي حول أفضل سبل معالجة التحديات التي تواجهها أفريقيا. وقد حاولت البرتغال أن تعمل مع شركائها الأفارقة في تطوير علاقات وطيدة ومفيدة على نحو متبادل بين أوروبا وأفريقيا. وفي هذا السياق، فإن مؤتمر قمة القاهرة للاتحاد الأوروبي وأفريقيا، المقرر عقده في نيسان/أبريل القادم، يمثل فرصة هامة للتوسع في هذا الحوار وتعميقه. وتعتقد البرتغال أن هذه القمة ستكون إسهاما هاما لتدعيم العلاقة بين أوروبا وأفريقيا في الأمد البعيد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرتغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى.

أن يعمل، بقدر الإمكان، في تنسيق وثيق مع المنظمات الإقليمية الأفريقية، كما يفعل في سيراليون.

علاوة على ذلك، من غير الواقعي أن نتوقع من الأمم المتحدة أن توفر حلولا كاملة للصراعات في أفريقيا، أو أن نطالبها بذلك، إذا كان الأطراف المتنازعون أنفسهم - ومن يوفرون لهم الدعم المباشر أو غير المباشر - غير مستعدين لإظهار الإرادة السياسية اللازمة للالتزام بالاتفاقات التي يوقعونها. ومن غير المجدي التظاهر بأن يوسع المجتمع الدولي، في أية حالة، أن يعوض الإرادة السياسية الغائبة ويفرض السلام على من يختارون الحرب عنوة. ومن ثم، فإن التوقعات بشأن ما يستطيع المجتمع الدولي فعله وما ينبغي له أن يفعله يجب أن تكون واقعية وملائمة للظروف.

ومن المثير للقلق أيضا أنه، في حين أن المجتمع الدولي يتهم بأنه لا يظهر الاهتمام أو الالتزام بتسوية الصراعات في أفريقيا بالقدر نفسه الذي يبديه في مناطق أخرى، فإن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والتي تسعى إلى ضمان السلم تنتهك بشكل صارخ.

وفيما يتعلق بالصراع في أنغولا، على سبيل المثال، كرست الأمم المتحدة موارد بشرية ومادية كبيرة للسعي لإيجاد حل تفاوضي. ولكن، حتى الآن، لم يسفر ذلك عن شيء. ونحن الآن نرى تقارير عن انتهاكات مستمرة للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) بغرض منع تلك الحركة من الحصول على الأسلحة التي تمكنها من مواصلة الحرب. وبهذه الطريقة، لا يخالف اتحاد يونيتا قرارات مجلس الأمن وحسب، بل أيضا قرارات "اتفاقات السلم" وبرتوكول لوساكا الذي وقعه طائعا مختارا. وتؤيد البرتغال تماما التصميم الذي أعرب عنه بالأمس السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، على تعزيز الجهود الرامية إلى وضع حد لما أسماه بالنزيف والدمار اللذين يحدثان في أنغولا، حيث يعود ذلك أساسا إلى تعنت اتحاد يونيتا.

وهناك دليل لا يرقى إليه الشك في أن الدول التي تمارس الحكم السليم وتحترم الديمقراطية ومبادئ سيادة القانون وحقوق الإنسان تتمتع بمستويات من الاستقرار والتنمية والرفاه أعلى بصورة لا تضاهي بما يرى في الدول الخاضعة لأنظمة استبدادية تنتهك حقوق الإنسان أو تروج لمفهوم محدود وقاصر عنها.



وبالتالي، يدل اتفاق لومي للسلام المعني بسيراليون، والاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية المعني بالصراع بين إريتريا وإثيوبيا، واتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تصميم هذه البلدان على إيجاد حلول لمشاكلها، وعزم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على الاضطلاع بالمسؤولية الأساسية عن حل الصراعات. كما أنها توضح الدور الذي لا غنى عنه، والذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به في تيسير تحقيق هذه الأهداف، وبخاصة في مجال حفظ السلام.

وحفظ السلام على الرغم من الصعوبات الكامنة فيه ما زال عنصرا جوهريا في مساعدة الدول الأفريقية على حسم الصراعات. ولهذا، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز وتدعيم قدرة أفريقيا على حفظ السلام، وبخاصة في مجالات التدريب، ونشر المعلومات، والشرطة المدنية، والدعم السوقي، لا يزال يكتسي أهمية قصوى. ومن الجدير بالذكر أن تعزيز قدرة البلدان الأفريقية في مجال حفظ السلام لئن كان يحظى بالأولوية، فإن هذا يجب ألا يعفي مجلس الأمن من التزامه بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن، ولا أن يشكل مبررا لتثبيط الهمم أو لعدم المشاركة.

ويتناول التقرير المحلي للأمين العام أيضا الحاجة إلى تعزيز المناقشة الجارية بشأن الجزاءات الموجهة، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الحظر على الأسلحة والاختهاك المتعلق بالاتجار فيها. ومتابعة لذلك، نتطلع قدما للتوصيات التفصيلية.

وبشاطر وفد بلادي الدول الأفريقية شواغلها تجاه الاتجار السري وغير المشروع بالأسلحة، الذي تتورط فيه شبكة غير مباشرة من الصانعين، والمشتريين، والموردين، والموزعين، الذين غالبا ما يعملون خارج رقابة سلطات الدولة. إن الحصول بسهولة على الأسلحة والذخائر يثبط التسويات السياسية السلمية التي تمس الحاجة إليها منذ وقت طويل في كثير من حالات الصراع الأهلي التي طال أمدها، والتي يصبح فيها المدنيون أهدافا. ومن ناحية أخرى، من المهم أن نسلّم بأن الحروب الأهلية ليست ظاهرة داخلية محضة، حيث أن الأسلحة التي تستخدم في القتال في هذه الصراعات كثيرا ما تأتي من مصادر خارجية.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل إندونيسيا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاريونو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد إندونيسيا أن يعرب عن تقديره لكم، السيد الرئيس، وللأعضاء الآخرين في مجلس الأمن لعقد هذا الاجتماع في منعطف حاسم بالنسبة للقارة الأفريقية.

كما حدث في الماضي، نرحب بالمبادرات التي اتخذها مجلس الأمن للنظر في المسائل الهامة في شكل مناقشة مفتوحة، بما فيها المناقشة الحالية بشأن الحالة في أفريقيا. وما زالنا على ثقة من أنه ستجرى مشاهدة هذه الصراحة والشفافية في المستقبل القريب في المناقشة الرئيسية للمجلس بشأن صيانة السلم والأمن الدوليين. وما زلنا نعتقد أن هذه الممارسات ضرورية لشحذ الأفكار والنهج الجديدة ولحسم العديد من المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس.

وتبين مداولاتنا اليوم الأهمية المتواصلة التي يعلّقها المجتمع الدولي على المسائل المتعلقة بأفريقيا، ولا سيما المسائل المتصلة بالأمن والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره المرحلي عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. فهو يتيح فرصة فريدة لتقييم المنجزات الهامة والتقدم الكبير الذي أحرزته الشعوب الأفريقية، مع تركيز الاهتمام في نفس الوقت على ضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل إقامة شراكة في القارة مع بقية العالم على أساس المصلحة والرخاء المتبادلين.

وتقف أفريقيا اليوم على عتبة الألفية القادمة، وقد اقتربت من بلوغ أهدافها في إرساء السلم المستقر وتحقيق الرخاء الاقتصادي. ومن المثلج للصبر أن نلاحظ أن منظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا تضطلع بدور متزايد الأهمية في حل الصراعات. وعزز هذه المساعي تعيين مبعوثين خاصين، وممثلين، وأفرقة اتصال عن طريق عقد مؤتمرات خاصة مهمتها دراسة مصادر الصراع والتوصية بحلول عملية.

وعلى نفس المنوال، فإن التدفقات المالية الموجهة إلى أفريقيا لأغراض التنمية تأثرت سلبا بفعل العولمة، وبالذات التدفقات المالية المتعددة الأطراف. ونظرا لأن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى أفريقيا ضئيلة للغاية، فإن العديد من البلدان الأفريقية غير القادرة على اجتذاب هذه التدفقات، أصبحت مهمشة على نحو متزايد.

أما المديونية الخارجية فإنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالتمويل الملائم للتنمية، وتشكل قيда لا يطاق على تنشيط النمو والتنمية في أفريقيا. وعلى الرغم من المبادرات العديدة التي تم الاضطلاع بها، ولا سيما مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لا يزال رصيد أفريقيا من الديون آخذ في الزيادة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تنفيذ مبادرة كولون للدين التي اعتمدتها مجموعة الثمانية في حزيران/يونيه من هذا العام، باعتبارها خطوة هامة نحو تخفيف عبء ديون بعض أفقر بلدان العالم.

إلا أن تخفيف الدين وإلغاءه، وإن كانت الحاجة إليهما ماسة، لا يمثلان سوى واحد من المتطلبات الرئيسية في إطار النهج الإطارية المتكاملة اللازمة لكفالة النمو المستمر والتنمية المستدامة. لهذا، فإن إندونيسيا تؤيد نداء منظمة الوحدة الأفريقية بوضع اتفاق دولي لشطب رصيد ديون أفقر البلدان في أفريقيا. ومن شأن هذا أن يمثل خطوة هامة في الجهود الرامية إلى تنشيط الأداء الاقتصادي لهذه البلدان، ويضعها مرة أخرى على طريق التنمية. وبالمثل، نرى مزايا في الاقتراح الذي يدعو البلدان الدائنة إلى تحويل ما تبقى من الديون الثنائية الرسمية المستحقة على أفقر البلدان الأفريقية إلى منح.

وكما ذكر في تقرير الأمين العام، تكشف أفريقيا اليوم عن مجموعة مؤلفة لافئة للنظر من الإنجازات والمشاكل غير المحسومة. ومن الفرص المغتمة والفرص الضائعة. وفي السعي إلى التغلب على مشاكل أفريقيا، لا يمكن لبلدان المنطقة والقارة أن تتصرف بمفردها. والاشتراك الملموس وواسع النطاق من جانب المجتمع الدولي أمر ضروري حتما.

ونود في هذا السياق أن نضيف أنه مادام المجتمع الدولي قادرا - كما حدث مؤخرا - على التصرف بطريقة متسقة وشاملة لحسم مسألة استأثرت بكل هذا الاهتمام

والمبادرات العديدة المتخذة في أفريقيا لم تعزز زيادة فهم عواقب التدفقات غير المشروعة في الأسلحة فحسب، بل واستحدثت أيضا استراتيجية لمعالجة النطاق والنهج التي قد يجري توحيها بشأن مسألة يعترف بكونها معقدة. وهذا يشمل معالجة الأسباب الجذرية للصراعات وعدم التدخل في مناطق التوتر من جانب الدول تحقيقا لمصالح معينة. ومما يثلج صدورنا أن نلاحظ أن العديد من البلدان الأفريقية يتخذ خطوات في هذا الشأن. واستئناف النقاش في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي حول هذه المسائل والمسائل ذات الصلة كان حسن التوقيت ومناسبا للارتقاء بالوعي بشأن أسباب تدفق الأسلحة غير المشروعة دون رادع والعواقب العالمية لذلك.

إن الكفاح في سبيل السلم والأمن في أفريقيا يرتبط ارتباطا لا تنفصم عراه بالنمو والتنمية الاقتصاديةيين. ونحن نتفق اتفاقا تاما مع الأمين العام في قوله في تقريره المرحلي إن منع الصراع وبناء السلم بعد انتهاء الصراع لن يكون لهما معنى ما لم يمكننا المجتمع من التنمية. لقد ظل تعزيز السلم والتنمية في أفريقيا طيلة سنوات شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي. وهذا يتجلى في الأعداد الهائلة من المبادرات التي استهلتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات. إن المخاطر هنا جسيمة. فهناك قارة بأكملها تتوق إلى انتشار نفسها من براثن التخلف والفقر، وفي حالات كثيرة إلى التغلب على التوترات الاجتماعية والعرقية والصراعات. والفقر المدقع الذي مازال يفتك بـ ٤٤ في المائة من سكان القارة في مجموعها، مع وجود ٥١ في المائة من هؤلاء البشر في البلدان الواقعة جنوب الصحراء، أمر لا يمكن قبوله. وبالمثل يجب القيام بما هو أكثر لصالح ما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع المصابين بفيروس الإيدز في العالم الذين يعيشون الآن في أفريقيا.

كان العقد الماضي عقدا مختلطا شهد تارة ركودا اقتصاديا فعليا، وشهد تارة أخرى تقدما كبيرا. ولا تزال أفريقيا تواجه قيودا رهيبية على التنمية. وفي هذا السياق، قدم تقرير الأمين العام توصيات بشأن عدد من المسائل الأساسية الحرجة التي لا بد من إحراز تقدم بشأنها. ومع أن بعض الجهود آتت ثمارها فهناك جهود أخرى، مثل محاولة زيادة فرص وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق - بما في ذلك أسواق البلدان المتقدمة النمو - في إطار منظمة التجارة العالمية واتفاقية لومي، مازالت بحاجة إلى متابعتها.

"إن أفريقيا - ليست فقط أرض المتاعب، فهي أيضا أرض السعادة، وليست فقط قارة الكوارث بل هي بنفس القدر قارة الأمل".  
(A/54/PV.13)

فالواقع أن قارة الأمل هذه تشهد حاليا تغيرات إيجابية هامة على جبهات عديدة. فني بلدين أفريقيين رئيسيين، جنوب أفريقيا ونيجيريا، شهدنا قائدين منتخبين ديمقراطيا يقسمان اليمين لتولي الحكم، وهو تطور سيولد حتما قوة دفع للقوى الديمقراطية في طول القارة الأفريقية وعرضها. وهذان القائدان الجديدان، الرئيس مبكي رئيس جنوب أفريقيا، والرئيس أوباسانجو رئيس نيجيريا، إلى جانب العديد من زعماء أفريقيا الآخرين، أيدوا بقوة أمام الجمعية العامة في العام الماضي أهمية الحكم السليم الديمقراطي بوصفه أساس السلم والتنمية في أفريقيا. كما نعرب عن تقديرنا للقيادة المقتردة التي يتحلّى بها السيد بوتفليقة رئيس الجزائر، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك السيد سالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. فدورهما في تعزيز السلم والتنمية في أفريقيا لا يمكن الاستغناء عنه.

تم مؤخرا إحراز تقدم في بعض أكثر حالات الصراع تعقيدا في أفريقيا بما في ذلك اتفاق السلام في سيراليون واتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والنقلة الانتخابية الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأتذكر أن الرئيس شيلوبا رئيس زامبيا أدلى قبل أيام قليلة ببيان لبق أمام مجلس الأمن بشأن عملية لوساكا للسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي توسط فيها بطاقة والتزام هائلين. ونعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يعمل بجديّة مع الزعماء الأفريقيين للمحافظة على الزخم المكتسب بمشقة من أجل السلام والاستقرار الحقيقيين في هذه المناطق.

أمام هذه الخلفية قدم الأمين العام تقريره عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره بشأن أفريقيا. ويلاحظ وفدي مع التقدير أنه منذ إصدار تقريره الشامل عن أفريقيا قامت منظومة الأمم المتحدة بأسرها بقيادة الأمين العام، ومجلس الأمن بصفة خاصة، باتخاذ شتى قرارات المتابعة لمواجهة جوانب كثيرة من التحديات التي تواجهها أفريقيا اليوم. ويتفق وفدي تماما مع الأمين العام كوفي عنان في أن المشاكل التي تواجه أفريقيا تتطلب نهجا شاملا، تتكامل فيه الأبعاد الأمنية والسياسية

العالمي، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه إذا طبق نفس النهج المتسق والشامل على أفريقيا، فإنه بالتأكيد سيحل العديد من المشاكل الكبرى التي تواجه القارة.

أخيرا، وفي سياق الإطار الجديد والعلاقة الجديدة بين المجتمع الدولي والقارة الأفريقية، أقول إن إندونيسيا اقتداء بالمثال الذي أرسته في ١٩٥٥ في باندونغ، والذي أسهم في مولد حركة عدم الانحياز - مازالت على التزامها الراسخ بمساعدة شركائها في أفريقيا على تحقيق رؤياهم عن أفريقيا التي تنعم بالسلام والرخاء. وقد تجلّى هذا الدعم باستمرار في تأييد إندونيسيا لأهداف أفريقيا، من خلال اشتراكنا النشط في العديد من المحافل الدولية والإقليمية، بما في ذلك اشتراكنا في مختلف عمليات حفظ السلم، وفي التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وأيضا من خلال العلاقات الثنائية القوية التي تقيمها إندونيسيا في كل أنحاء القارة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل جمهورية كوريا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لي سي - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديرنا لكم على هذه المبادرة الناجحة جدا، مبادرة تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي تدور حول القضية الهامة المتعلقة بالحالة في أفريقيا. ونشني عاطر الشناء على إسهام هولندا في تعزيز الشفافية في أعمال مجلس الأمن على نحو ما تجلّى في مبادراته التي نظم بمقتضاها فعلا جلستين مفتوحتين للإحاطة، وها هو الآن يعقد ثاني مناقشة مفتوحة هذا الشهر. وأود أن أشيد برئيس الوزراء فيم كوك على قيادته.

ويشعر وفدي بلادي بالامتنان أيضا للأمين العام كوفي عنان على تقريره المرحلي الشامل الذي أتى في وقته المناسب، بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن أفريقيا، الصادر في نيسان/أبريل من العام الماضي، وعلى بيانه المتبصر الذي ألقاه صباح أمس.

السيد الرئيس، بما أننا نناقش الحالة في أفريقيا اليوم، أود أن أردد الملاحظة الإيجابية التي وردت على لسان وزير خارجيتكم الأسبوع الماضي عن خطابه أمام الجمعية العامة:

السوقي الى القوات الأفريقية المشتركة في عمليات حفظ السلام في المراحل المبكرة من الصراع. ونرى أن من الضروري استكشاف إمكانيات إنشاء ترتيبات احتياطية لمثل هذا الدعم السوقي.

ثالثا، ينضم وفدي الى الآخرين في التأكيد مرة أخرى على أهمية السيطرة على تدفقات الأسلحة الى أفريقيا، مما يتسبب كثيرا في إشعال الصراعات هناك. وفي مناقشة المجلس المفتوحة في الأسبوع الماضي سمعنا البيانات المتسمة بنفاذ البصيرة من أعضاء المجلس، بما في ذلك بيانات كثير من وزراء الخارجية، عن كيفية السيطرة على انتشار الأسلحة الصغيرة، لا سيما في أفريقيا. ونؤكد الإيمان بأنه ينبغي فرض حظر على الأسلحة وتنفيذه بدقة في جميع حالات الصراع. وزيادة على ذلك، ومع الإفراط في تدفقات الأسلحة عبر الحدود، ربما لا تكفي أنواع الحظر المفروض على الأسلحة لإنهاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة، مما يتطلب التعاون على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد نؤيد الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتشجيع الدول الأفريقية على اعتماد تشريعات وطنية تجعل انتهاك حظر الأسلحة المفروض من مجلس الأمن جريمة جنائية.

رابعا، نحيط علما من التقرير المرحلي بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة العامة ومجلس الأمن لصقل استخدام الجزاءات في أفريقيا. وبالرغم من أن أننا ندرك الصعوبة القائمة في العالم الحقيقي في تحقيق "جزاءات ذكية"، فإننا نعتقد أن هناك حاجة متكررة لتقليل المعاناة البشرية المصاحبة - بالرغم من أنها غير مقصودة - عن طريق فرض عقوبات مصوبة بصورة محددة وآليات للاستعراض الدوري. وفي هذا الصدد نشي على السفير فاو، سفير كندا ورئيس لجنة جزاءات أنغولا لجهوده القيمة في تتبع ليس فقط تجارة الماس غير المشروعة وإنما أيضا الاتجار غير المشروع بالأسلحة بواسطة قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وأقدم له وللجنة أفضل التمنيات في مساعيهم الهامة.

خامسا، شهدنا تشعبات آثار التعاقس في ضمان الأمن وسيادة الطابع الإنساني على مخيمات اللاجئين في بعض حالات الصراع، لا سيما في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. ونحن نقدر الحملات الناجحة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة لإعادة توطين اللاجئين في مناطق آمنة بعيدة عن مناطق الصراع في بلدان مثل

والاجتماعية - الاقتصادية. ونعتقد أن هذا النهج الكلي، بالدعم الكامل من البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي برمته، لا يمكن تحقيقه إلا في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وبعد أن قلت ذلك اسمحوا لي أن ألمح الى عدة نقاط من رأينا أنها تتطلب الانتباه ذا الأولوية لمجلس الأمن. أولا، يود وفدي تسليط الضوء على أهمية منع الصراع في أفريقيا. ونظرا للطوارئ الكثيرة المحتملة في أفريقيا، تفس الحاجة الى بناء قدرة منع الصراعات عن طريق الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة. ونعتقد أن إنشاء هيكل دعم بناء السلم بعد الصراع في غينيا - بيساو وليبيريا والبلدان الأخرى على النحو الموصوف بدقة في التقرير المرحلي للأمين العام قدم مثالا جيدا يمكن تطبيقه على منع الصراعات في هذه المناطق وغيرها من المناطق المحتمل أن ينشب فيها الصراع.

كما نعتقد أن صندوق الأمين العام الاستثماري للأعمال الوقائية أفاد، وسوف يستمر في الإفادة، بوصفه وسيلة مثمرة لزيادة قدرات الأمم المتحدة على منع الصراعات في أفريقيا والأماكن الأخرى. ودأبت حكومتني على المساهمة سنويا في الصندوق الاستثماري منذ إنشائه عام ١٩٩٧ وسوف تعلن قريبا عن مساهماتها الإضافية لهذا العام. ونرحب بالقرار الذي أعلنته المملكة المتحدة في وقت سابق بالتبرع الى الصندوق. كما نشاهد جميع الدول الأعضاء الأخرى التي لم تضع مواردها المالية تحت تصرف الصندوق، بأن تفعل ذلك بما يمكن الأمين العام من توسيع مبادراته والقيام بأعمال وقائية في المناطق المحتمل نشوب الصراع فيها في أفريقيا والأماكن الأخرى.

ثانيا، نعتقد أن الرد السريع حاسم في احتواء الصراع القاتل وتخفيف المعاناة البشرية. وينبغي بذل مزيد من الجهود من جانب البلدان الأفريقية ذاتها لبناء وتعزيز قدراتها الخاصة لحفظ السلام. ومن الناحية الأخرى نؤيد أيضا مختلف التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة للنهوض بقدرة حفظ السلام لأفريقيا، بما في ذلك تدابير مثل برامج تبادل الموظفين بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية؛ والمساعدات التدريبية لحفظ السلام الأفارقة بقيادة الأمم المتحدة، والتنسيق مع الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا. غير أننا نشاطر الأمين العام القلق الذي أعرب عنه تجاه كيفية تقديم الدعم

واجبات الرئاسة هذا الشهر، وعلى وجه الخصوص عن طريق مساعي رئيس وزراء هولندا السيد كوك.

إنني أنضم إلى البيان الذي أدلى به وفد فنلندا بصفته رئيسا للاتحاد الأوروبي، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالتقرير المرحلي للأمين العام عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. علاوة على ذلك، أنضم بشكل كامل إلى وجهات النظر التي أعرب عنها السيد سالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وممثل الجزائر بالنيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية.

اسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأفسر نهج بلدي ومقاصده فيما يتعلق بأفريقيا، وبشكل أكثر تحديدا فيما يتعلق بأفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى. لقد تكلم نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لبلجيكا، السيد لويس ميشيل، في الجمعية العامة في الأسبوع الماضي عن ضرورة وضع سياسة أكثر نشاطا وسخاء تجاه القارة الأفريقية التي عانت إلى حد كبير؛ واقترح أيضا أن تعقد الدورة الخامسة والخمسون للجمعية العامة تحت راية أفريقيا.

يجب أن يتحلى مجلس الأمن أيضا ببعد النظر ويتحمل مسؤوليته عن استعادة السلم في القارة التي بها أكبر عدد من ضحايا الصراعات في العالم - من الأموات، والجرحى، والمفقودين، واللاجئين، والمشردين وضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد - ناهيك عن ضحايا الأمراض الوبائية مثل الإيدز، والمalaria ومرض النوم، التي تعد وبالا لم يسبق له مثيل في القارة، والتي تعد مكافحتها أكثر صعوبة عندما تكون البلدان المتأثرة بها مشتركة في حروب.

لقد أثار اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار أملا كبيرا. والآن يجب أن ينفذ، ولما من شأنه أن يزيد قلقنا أي مزيد من التأخير أو المراوغة. وهذا يعني أنه ينبغي للأطراف المعنية أن تعرب عن الإرادة السياسية لحل المشاكل الجذرية للصراع الحالي. وينبغي أن تسعى إلى تحقيق حلول دائمة في جميع أنحاء المنطقة. ولكي يشجعها ويؤيدها المجتمع الدولي، يجب عليه أن يبذل جهودا كبيرة؛ وهنا يجب على مجلس الأمن أن يكون قوة دافعة.

غينيا وليبيريا وتشاد. كما يثني وفدي على مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بقيادة السيدة أوغاتا لقيامه بمساعدة بلدان أفريقية كثيرة على تعزيز شرطتها وهياكلها الأخرى لإنفاذ القوانين، والتي تعالج موضوع الأمن في مخيمات اللاجئين.

آخر نقطة، ولكن ليس أقلها أهمية، أننا نشارك الأمين العام في اعتقاده بأن الحكم الديمقراطي الجيد والتنمية المستدامة عنصران أساسيان للسلام والرخاء طويلي الأجل في أفريقيا. وتوضح الخبرة التي اكتسبناها في العملية الإنمائية الخاصة بنا أن الحكم الجيد القائم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والذي تسنده مبادئ السوق الحرة، يضمن بصورة أفضل السلام والاستقرار على المدى البعيد. ونلاحظ مع التقدير المنجزات التي تحققت بالفعل في هذه الميادين في أفريقيا، على النحو الموصوف في تقرير الأمين العام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في العمل عن كثب مع البلدان الأفريقية بقصد زيادة تعزيز قدرتها على الحكم الجيد والتنمية المستدامة.

لقد دأبت حكومتي دائما على إعطاء أولوية عليا للنهوض بالروابط الودية والتعاون والتضامن والمشاركة مع البلدان الأفريقية. وقامت جمهورية كوريا بإيفاد حفظة للسلام إلى الصومال وأنغولا والصحراء الغربية وانضمت إلى بعثات المساعدة الانتخابية في جنوب أفريقيا وموزامبيق. ودأبنا دائما على تعزيز تعاوننا مع أفريقيا في ميدان التنمية، بما في ذلك بناء قدرات الموارد البشرية. وأصبحت علاقتنا بأفريقيا أكبر من ذلك خلال عملنا لمدة سنتين مؤخرا عضوا في مجلس الأمن. وينتهز وفدي هذه الفرصة لإعادة تأكيد التزام حكومتي واستعدادها للإسهام في الجهود الجماعية للأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية والبلدان الأفريقية من أجل السلام والتنمية في أفريقيا.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد آدم (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهني وفد هولندا على الطريقة الممتازة التي يمارس بها

المتكلم التالي هو ممثل اليابان، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن تقديري الخالص لكم لعقد مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن للمرة الرابعة هذا الشهر. وأود أيضا أن أرحب بتقرير الأمين العام المرحلي الذي صدر يوم السبت الماضي، وأن أشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به صباح أمس.

مع أن الغرض من هذا الاجتماع هو النظر في المشاكل التي تبدو مستعصية والتي تواجه البلدان الأفريقية، أود أولا أن أذكر بعض التطورات الإيجابية التي حدثت في أفريقيا في السنوات الأخيرة. إن أهمية أفريقيا في المجتمع الدولي ليست بحاجة إلى إعادة تأكيد، والتقدم الذي شهدناه في أفريقيا في التنمية، وإرساء الديمقراطية والتعاون الإقليمي يطمئن بالفعل المجتمع الدولي كله. وخلال هذه السنة الماضية فقط، على سبيل المثال، شهدنا تحولا إلى نظام مدني في نيجيريا، وإجراء انتخابات ديمقراطية في جنوب أفريقيا للمرة الثانية، وإجراء انتخابات رئاسية ناجحة في الجزائر.

أود أيضا أن أذكر اتفاق السلام الذي وقع في لومي بين حكومة سيراليون ومجموعة المتمردين، الجبهة الثورية الموحدة، واتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بين الحكومة ومجموعة المتمردين في جمهورية أنغولا الديمقراطية. وهناك أيضا علامات تقدم تثير الأمل في تسوية نزاع الحدود بين اثيوبيا وإريتريا. وعلى الجبهة الاقتصادية، سجلت بلدان أفريقية عديدة معدلات نمو في الناتج الوطني الإجمالي السنوي تزيد على ٥ في المائة خلال هذا العقد.

نحن بحاجة أيضا إلى الاعتراف بالأنشطة الجديرة بالتقدير التي لا تزال تقوم بها المنظمات الإقليمية تقوم بها من أجل التقدم في قضية السلام والرفاهية في أفريقيا. والأدوار التي قامت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في صون الأمن وتعزيز التنمية الاقتصادية في منطقتي أفريقيا الغربية وأفريقيا الجنوبية على قدر كبير من الأهمية وجديرة بالثناء الكبير. ومن المشجع أيضا أن مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في الجزائر في شهر تموز/يوليه

ليست المسألة إيجاد حلول مخصصة لمشاكل منفردة. فني بعض المناطق في أفريقيا، يبلغ اليأس حدا لا يرى كثيرون معه أي احتمالات لتحسين مصيرهم إلا عن طريق الكفاح المسلح. ويجب أن نغير هذه الطريقة للتفكير بأن نبين أن السلام وحده هو الذي يحقق السعادة والرفاه والسلام، وبالتأكيد ليس الانتصارات العسكرية التي تحقق مكاسب وهمية على حساب معاناة لا توصف.

ولذلك فإننا نعتقد أن السلم ينبغي أن يكمله اتفاق شراكة يتضمن تعهدات محددة في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية. وذلك الاتفاق من شأنه أن يعين البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية ومواردها وأيضا البلدان المتلقية. وبلجيكا ستسهم وستزيد اتصالاتها المباشرة، وتعاونها، ودعمها المالي.

لقد وطد التاريخ روابط خاصة بين بلدي وتلك المنطقة، إلى جانب مسؤوليات ينوي بلدي أن يتحملها بطريقة مسؤولة متسقة، كما قال السيد ميشيل في الأسبوع الماضي. وبلجيكا لها القدرة على القيام بذلك. فلدي بلدي احتياطي من الرجال والنساء ذوي الخبرة بأفريقيا الوسطى، عاداتها ولغاتها واقتصاداتها. ومعاهدنا للاقتصاد الزراعي حصلت على خبرة عظيمة في الزراعة الاستوائية والتزاوج الحيواني، ومعهد انتويرب للطب الاستوائي له سمعة عالمية يستحقها بجدارة. وهذه ليست سوى بعض الأمثلة التي تدل على الإمكانيات التي يمكن أن تضعها بلجيكا في خدمة أفريقيا.

إن أفريقيا يجب أن تساعدنا على أن تساعد أفريقيا، لأنه إذا ما كان لنوايا العالم الطيبة أن تكون فعالة في إفادة تلك القارة، يجب على الزعماء الأفارقة أن يعملوا أيضا على وضع الإطار اللازم لإحلال السلم والحكم السليم الضروريين لتحقيق التنمية. وإن التعاون المالي والفني لا يمكن أن يقوم إلا في مناخ يكفل فعاليته. ولا يمكن لتعاون أن يقوم على تبرئة الشركاء لعدم ثبوت الأدلة: وإنما يتطور ويزدهر في مناخ من القدرة على التوقع وعلى الاستقرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بلجيكا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى وفد بلادي.

نهاية عام ٢٠٠٠ تهدف إلى زيادة تعزيز تنفيذ برنامج عمل طوكيو.

والديون هي أخطر قضية تواجه معظم البلدان الأفريقية. وتساهم اليابان من جانبها، في تخفيف مشاكل الديون من خلال إعادة جدولتها وتقديم المعونة على هيئة منح لتخفيف عبء الديون، وسوف تبذل جهودا أخرى للتصدي لهذه المشكلة الصعبة عن طريق تنفيذ الالتزام الذي قطعت في مؤتمر قمة مجموعة السبعة المعقود في كولون في حزيران/يونيه. كما أن اليابان عازمة على مواصلة تقديم مساعدتها الإنمائية الرسمية ذات الفعالية والكفاءة والجودة إلى البلدان الأفريقية رغم الصعوبات التي تواجهها ميزانياتها المحلية، بينما تعزز في الوقت نفسه تعاونها مع شتى الهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة.

وفي مجال درء الصراعات طالما دعت حكومتي إلى اتباع نهج شامل يتضمن درء الصراعات وحلها وحفظ السلام وبناء السلام والتعمير والتنمية بعد انتهاء الصراعات وإقامة الحكم الرشيد والقضاء على الأسباب المحتملة للصراعات وأهمها الفقر.

وفيما يتعلق بقضيتي حفظ السلام وبناء السلام فإننا نرى أن أدوار المنظمات الإقليمية من قبيل منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يجب زيادة تعزيزها، والتعاون الوثيق بين تلك المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة مسألة حاسمة بلا جدال في بذل قصارى الجهود الدولية لإحلال السلام في البلدان المضطربة. وإذ أخذت الحكومة اليابانية هذا الأمر في حساباتها فقد ظلت تقدم المساهمات المالية إلى صندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وبالنسبة إلى مسألة الأسلحة الصغيرة التي توليها اليابان أعلى أولوياتها فإننا نرجو بشدة أن تتخذ الجمعية العامة في هذه الدورة قرارا بتأييد تقرير الأمين العام الذي أعده بمساعدة فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالأسلحة الصغيرة (A/54/258). كما تزمع اليابان الإسهام في إنجاح المؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة من جميع جوانبه، والمقرر عقده ليس بعد عام ٢٠٠١.

كما نعتبر أن من مسائل الأولوية العالية تقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام الأرضية إذ الكثير منهم من

الماضي تحت قيادة الرئيس بوتفليقة بصفته رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، جذب مشاركة عدد لم يسبق له مثيل من رؤساء الدول أو الحكومات. وقد حضرت ذلك المؤتمر بصفتي رئيسا لبعثة اليابان المراقبة، وشهدت وقدرت الدينامية الجديدة الظاهرة في أفريقيا.

وبينما تشجعنا هذه التطورات الإيجابية، لا تزال بلدان عديدة في أفريقيا تواجهها عقبات صعبة وهي تكافح لتحقيق الاستقرار السياسي ومواصلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين أهم الشواغل الفقر المدقع وتكرار الصراعات، اللذين ترتب عليهما ثمانية ملايين لاجئ ومشرّد. وما لم تحل هذه المشاكل لن تكون آفاق الاستقرار والرفاه الدوليين في الآلفية الجديدة مبشرة بالخير.

كما برز في تقرير الأمين العام بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها أن الفقر والصراع مرتبطان. وبالفعل ففي مناطق عديدة من القارة نشهد حلقة مفرغة تزيد فيها الصراعات المتتالية حدة الفقر في نفس الوقت الذي يعد فيه الفقر نفسه أحد أسباب حدوث وتكرار الصراعات. ومن ثم، فإن الفقر ينبغي أن يكون محل تركيزنا الأول الآن وفي القرن الحادي والعشرين، مع الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، والدول والمجتمع المدني بحيث تنسق جميعا جهودها نحو تخفيفه.

يدعو برنامج عمل طوكيو، المعتمد في مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا، والذي شاركت اليابان في استضافته مع الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي إلى تجميع الجهود والتعاون لمواجهة مسألتَي الفقر والصراعات. ويشمل ذلك زيادة الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية نفسها والتعاون فيما بين البلدان الأفريقية والبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية، والتعاون بين آسيا وأفريقيا. ودخلت عملية مؤتمر طوكيو مرحلة التنفيذ بالفعل. ففي الشهر المنصرم شاركت اليابان حكومة كينيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي في استضافة حلقة دراسية عن إدارة الديون، وأنشأت اليابان، بالتعاون مع حكومة ماليزيا مركز النهوض بالاستثمار والتكنولوجيا الآسيوي الأفريقي في كوالالمبور بقصد تيسير تدفقات معلومات الاستثمار والتجارة المتعلقة بأفريقيا. وتخطط اليابان أيضا لعقد أربعة مؤتمرات استعراضية دون إقليمية في أفريقيا بحلول

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. فأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد موامبا كابانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)** (تكلم بالفرنسية): إن هذا الاجتماع لمجلس الأمن عن الحالة في أفريقيا مبادرة من حكومة هولندا ومن ممثلها، رئيس المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. فاسمحوا لي في البداية أن أعرب عن أحر تهاني وفدي وامتناننا لهذه المبادرة الكريمة.

ومثل غيري ممن سبقوني بالكلام، يود وفدي أن يقول للأمين العام إنه يقدر التقرير (S/1999/1008) الذي قدمه عن الحالة في أفريقيا، إذ هو يلقي ضوءاً طال انتظاره على موضوع بياناتنا هنا. فجمهورية الكونغو الديمقراطية تشير إلى الرغبة التي أبدتها شتى المتكلمين في التعاون الضروري بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الذي يجب ترسيخه وتحسينه إذا أردنا أن نتعامل بأسلوب فعال ومتضافر مع المشاكل الأمنية الكثيرة التي تجلب للدول الأفريقية معاناة هائلة لا تستحقها.

وقد قال السيد بيروديا أبديولا ندومباسي، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي، بصفته رئيس وفدنا، في بيانه أمس في المناقشة العامة في الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تتعرض لعدوان مسلح منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ وصفه الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بأنه لا مغزى له ولا معنى. ويفرض هذا العدوان تضحيات هائلة على الأبرياء في بلدي، المقيمين منهم في مناطق حرة أو المقيمين في أقاليم محتلة.

ولا يود وفدي هنا أن يعود إلى الحديث عن هذه الحرب العدوانية المخزية والحمقاء، والمعروف تاريخها البغيض لكم جميعاً. فما تجلبه من معاناة وعوز لشعبنا المجروح بالفعل من جراء عقود ثلاثة من الفوضى الأهلية والفقر ينبغي أن يشير الاشمزاز العالمي وأن يؤدي إلى دخول المجتمع الدولي بكل ثقله للإنهاء السريع لهذا الوضع: فمصادقية الأمم المتحدة تتوقف على ذلك.

ولئن كنا نحن ضحايا هذا العدوان غير المبرر من البداية الأولى لهذه الحرب فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تسعى مع هذا إلى السلام. وهذا هو السبب

الأطفال. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ أعلنت اليابان برنامج "لا ضحايا" وتعهدت بالدعم المالي بنحو ٨٠ مليون دولار لإزالة الألغام ومساعدة الضحايا في فترة خمس سنوات لاحقة. وبلغت مساهمات اليابان إلى الآن قرابة ٤٥ مليون دولار.

وقضية التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراعات مجال هام آخر يستلزم التعاون الدولي. ومن بين المسائل التي تنطوي عليها هذه القضية إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وخاصة إساءة استخدام الأطفال جنوداً التي ينبغي إيلاؤها أولوية عالية لأن نجاح هذه العملية هو السبيل الأساسي للحيلولة دون تكرار الصراعات.

وحكومة اليابان مستعدة، من جانبها، لدعم التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراعات من جميع جوانبها ابتداء من إعادة تأهيل اللاجئين والمشردين إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين إلى إصلاح النفوس المتضررة إلى تعمير وتنمية اقتصادات البلدان المعنية. وفي هذا السياق أود التشديد على أن الأنشطة الميدانية لمواكبة الطوارئ الإنسانية، التي تبدأ في الغالب قبل انتهاء القتال، ينبغي تنسيقها تماماً مع الأنشطة الأخرى المتعلقة بالتعمير والتنمية.

ولا مرأ في أن البلدان الأفريقية بإمكاناتها الهائلة يمكن أن تصبح شريكة هامة في الجهود العالمية من أجل السلام والازدهار. ونرجو مخلصين أن يواصل مجلس الأمن استخدام خبرته ودرايته وحكمته في حل مشاكل أفريقيا.

وتدعو اليابان إلى أن يركز المجتمع الدولي تركيزاً أكثر وضوحاً على أمن الإنسان ونحن على أعقاب الألفية المقبلة. فالفقر والصراعات تهديدان خطيران لأمن الإنسان في أفريقيا. وبعبارة أخرى فإن التحرر من الفقر والصراع أمر أساسي لتعزيز أمن الإنسان في أفريقيا. وإدراكاً لهذا سوف تواصل اليابان العمل من أجل تحسين الأحوال في أفريقيا بجعل تنفيذ عملية مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا باعتبارها الوسيلة الأساسية لبلوغ هذه الغاية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أشكر ممثل اليابان على كلماته الرقيقة الموجهة إلى.



أغسطس ١٩٩٨، كانت القوات المسلحة الكونغولية بقيادة ضباط روانديين أقدمين لم يستطيعوا طرد هذه الميليشيا. ومنذ ذلك الحين، يحتل الروانديون الجزء الشمالي - الشرقي من أراضيها، وهو الجزء الذي يفترض أن تكون ميليشيا إنتراهاموي عبرت منه لمهاجمة رواندا. وحتى الآن، لم يقدم الروانديون أي فرد من أفراد ميليشيا إنتراهاموي حيا أو ميتا.

وبالعودة إلى اتفاق لوساكا، أود أن استرعي انتباه المجلس إلى حقيقة أنه مثلما حدث خلال المفاوضات، فبعد التوقيع مباشرة على الاتفاق استأنف المعتدون أساليبهم المضللة بغية تأخير تنفيذه أطول فترة ممكنة.

ونظرا لخلاف مزعوم على قيادة ما يسمى بالثوار، تعين علينا أن نتنظر ٥١ يوما - أي حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩ - لتوقيعهم على الاتفاق بتأييد من يرعاهم حيث أن الرئيس موسيفيني، رئيس أوغندا، والرئيس بيزيمونغو، رئيس رواندا، أعلنوا شخصيا عن التوقيع لأقرانهما في الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي التي كانت تعقد مؤتمر قمة لها في مابوتو، موزامبيق.

ومنذ ذلك الحين لم يجر تنفيذ أي شيء ينص عليه الاتفاق. بدلا من ذلك، يستخدم المعتدون الاتفاق كحجة لإطالة أمد وجودهم على أراضيها إلى أجل غير مسمى. واللجنة العسكرية المشتركة تظل حبرا على ورق، على الرغم من تعيين رئيس لها، لأن من يدعون بالثوار لم يختاروا ممثلهم بعد، والأموال اللازمة لم يفرج عنها بعد. والحوار الوطني بين الكونغوليين لم يبدأ بعد، ومسألة اختيار الوسطاء ما زال حلها متعينا، حيث يتعين على المعتدين أن يستطلعوا مقترحات حكومتهم. كذلك لم يشاهد انسحاب القوات إلى مواقعها الدفاعية.

لقد شنت القوات الرواندية والأوغندية حربا أخوية على أراضيها في كيسانغاني متحدية الهدنة التي دعا إليها الأمين العام من أجل الأيام المخصصة للتفكير. ولقد تم تدمير جزء كبير من الهيكل الأساسي، وأضيعت ثلاثة ملايين جرعة من لقاح الشلل والجذري، الأمر الذي يهدد أطفالنا بإعاقات تدوم مدى الحياة. بيد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تدين قبل كل شيء موت ما يزيد على مائة ضحية بريئة من الكونغوليين في كيسانغاني. فالبلدة ستلبس ثوب الحداد على وفاتهم إلى الأبد.

في حضورها جميع الاجتماعات التي تعقد في أفريقيا وفي غيرها من أنحاء العالم لمناقشة وضع نهاية متفاوض عليها لهذه الحرب. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن غياب المعتدين الروانديين والأوغنديين عن معظم هذه الاجتماعات كان بارزا، وأنهم استعملوا أساليب لإطالة أمد احتلالهم لأراضيها.

ومثلما تعلمون سيدي الرئيس، فبتاريخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، عقب مفاوضات صعبة جدا أجراها الرئيس شيلوبا برعاية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية، وقّع رؤساء ست بلدان معنية بالحرب العدوانية هذه في لوساكا، زامبيا، اتفاقا لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشار إليه عموما باتفاق لوساكا. والوسائل العملية والجدول الزمني المحدد لتنفيذ هذا الاتفاق مرفقان به وهما جزء لا يتجزأ منه.

وتعلق جمهورية الكونغو الديمقراطية أهمية خاصة على تنفيذ ونجاح اتفاق لوساكا الذي ينص على الحاجة إلى إيجاد حلول للشواغل الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية فضلا عن البلدان المجاورة لها. ولقد أعربت حكومتي بالفعل عن هذا القلق بتنظيمها في أيار/مايو ١٩٩٨ المؤتمر المعني بالتضامن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، وهو مؤتمر عطله للأسف الذين يهاجموننا الآن.

ولقد أكدت حكومتي مجددا هذا القلق ضمن إطار اتفاق لوساكا، بقبولها إنشاء آلية لتجريد الميليشيات والمجموعات المسلحة الموجودة على أراضيها من السلاح. والاتفاق يحث أيضا البلدان التي ينتمي إليها أفراد هذه المجموعات المسلحة على الالتزام باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتيسير إعادة توطينهم فيها. ومساعدة الأمم المتحدة في هذه العملية مطلوبة جدا. ومن شأن المنظمة العالمية بتقديمها هذه المساعدة أن تساعد على منع البلدان المعتدية من إيجاد حجة جديدة لمهاجمة جمهورية الكونغو الديمقراطية مجددا عندما تنسحب قواتها من الأراضي الكونغولية ويتم التحقق من انسحابها.

وإنني أرفض رفضا قاطعا الادعاءات الخاطئة التي تم الادعاء بها هنا والكلام التافه الذي قاله الوفد الرواندي عن أن ميليشيات إنتراهاموي أدمجت في القوات المسلحة الكونغولية. فحتى تاريخ ٢ آب/

وأخيراً، يدرك المجلس أن نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في أوروبا أو آسيا أو الشرق الأوسط لا ينتهي إلا بعد أن يفرض حل سياسي على الأطراف المتحاربة احترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي أفريقيا، من جانب آخر، فإن المآسي التي حصلت في الصومال وأنغولا - مع عدم ذكر سوى هذين البلدين - تدل على أن نشر قوات الأمم المتحدة وسحبها بسرعة أمر يزيد الحالة سوءاً ويزيد من تفاقم الصراعات.

وفي وصف هذه الحالة، فإن وفد بلدي أبعد ما يكون عن الطعن في منظمتنا العالمية. فالشخصيات البارزة في العالم مثل رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد جالو شيراك، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة سادكو أوغاتا، أثارا هذه المسألة مؤخراً في مناسبات مختلفة لاسترعاء انتباه المجتمع الدولي إلى هذا الظلم الصارخ الذي لا يطاق.

ولذا فإن وفد بلدي يتوجه إلى أولئك الأفارقة مثل رئيس الجمعية العامة والأمين العام قائلًا لهم إن شعوب وبلدان ودول أفريقيا لا تفهم كيف تظل أفريقيا، وفي إطار ولايتها المباشرة، زهرة الجدار غير المحبوبة في مجلس الأمن، عندما يتعلق الأمر بتسوية الصراعات المسلحة. إنهما يضطلعان بالمهمة الجسيمة والنبيلة المتمثلة في قرع جرس الإنذار لإيقاظ الأمم المتحدة من سباتها، وذلك كي لا يظل هدف الوثام والسلام لشعوبنا مجرد حلم، والجميع يعرف أنها حارسة النوم.

وباتخاذ قرار مجلس الأمن ١٢٣٤ (١٩٩٩) بالإجماع في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، فإن الأمم المتحدة أثبتت بوضوح أن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي ضحية عدوان جيرانها عليها. ولذا فإن رواندا وأوغندا وبوروندي إنما تنتهك انتهاكاً فاضحاً ميثاق الأمم المتحدة، هذا الميثاق الذي ينبغي أن تحترمه جميع الدول الأعضاء وتدافع عنه. وحكومة بلدي أحاطت علماً بقرار مجلس الأمن ١٢٥٨ (١٩٩٩)، المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩.

ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد على عبارات الأمين العام كوفي عنان، الذي يكتب في تقريره بأن: S/1999/790

"ألحق النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية المزيد من المعاناة المريعة ببلد

وعلى الرغم من توقيع جميع الأطراف على اتفاق لوساكا، يواصل الروانديون والأوغنديون حشد القوات والعتاد العسكري والأسلحة الثقيلة حول مدن التعدين في بلادنا، من قبيل مبودجي - مايي، وبيني، وبوتيمبو. وهم يواصلون تعيين حكام للمقاطعات. وحتى أنهم يقيمون حواجز للجمارك ضمن المقاطعات التي يحتلونها فيربطون هذه المقاطعات بمدنهم ويقيمون اتصالات لاسلكية وما إلى ذلك. وبهذا ينفذون نيتهم الشريرة بتقسيم أراضينا. وكل هذه الأنشطة تجري تحت نظر وسمع المجتمع الدولي. فالأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية - وهما طرفان في الاتفاق، وينتهك ميثاقهما بوضوح - تديان أضعف الاعتراضات على الرغم أن مجلس الأمن يؤكد مجدداً عن طريق قراره ١٢٣٤ (١٩٩٩) و ١٢٥٨ (١٩٩٩)، ضرورة احترام السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

كيف يمكننا أن نفسر لأبناء شعوبنا الأفريقية مصدر اليأس الجديد هذا الذي يتعلق بوجودهم - حيث يمارس التمييز ضدهم يومياً وتهتمشهم مؤسسات دولية بتدخلات سياسية وإنسانية واقتصادية وعسكرية؟

إن المجلس يعلم تمام العلم التكاليف التي يسددها المجتمع الدولي في تدخله الإنساني لمساعدة اللاجئين الأوروبيين من البوسنة وكوسوفو مقارنة بتكاليف اللاجئين الأفارقة من الصومال أو سيراليون أو السودان أو أنغولا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا حاجة إلى أن نشير إلى السرعة التي تتخذ بها القرارات بالتدخل لإنهاء الصراعات في أوروبا أو آسيا أو الشرق الأوسط؛ والسرعة المدهشة التي حشدت بها الموارد المالية والمادية والبشرية الجمة؛ والدقة التي حددت بها مهمات القوات ضمن إطار الفصل السابع من الميثاق.

كيف لنا ألا نلاحظ بقوة وبسخط أن مجلس الأمن لا يستطيع أن يتخذ قراراً حيال مسألة صراع دائر في أفريقيا أو أن يفعل ذلك بصورة ملتوية؟ فهو كثيراً ما يتكلم عن أسباب في الميزانية تمنعه من تعبئة الموارد المالية والمادية والبشرية المطلوبة. وهو يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بأن يعهد بها إلى منظمة الوحدة الأفريقية التي يجب عليها أن توفر الموارد الضرورية وأن تحدد مهام قوات الفصل على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفد بلدي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل المغرب. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد السنوسي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أنه لما يسرنا حقا أن نشارك في هذه الجلسة الاستثنائية لمجلس الأمن لتناول تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا. وينتهز وفد بلدي هذه الفرصة ليرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بقيادة الأمين العام كوفي عنان، من أجل كفالة أن يظل المجتمع الدولي مهتما بالحالة والمآسي الكبيرة في القارة الأفريقية.

فما الذي يمكن أن تضيفه لما سبق أن قيل في العام الماضي، إذ أن السلام لا يزال هشاً وتواجه أفريقيا بصورة متزايدة عقبات يصعب التغلب عليها؛ والواقع أن الحالة العامة في القارة تبعث على الانزعاج الشديد جداً، بالرغم من مختلف المحاولات التي اضطلع بها المجتمع الدولي لإطلاق النمو الاقتصادي والتنمية من جديد. وإننا نشير، من جملة أمور أخرى، إلى المبادرة الخاصة بأفريقيا داخل منظومة الأمم المتحدة وإلى برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وإلى مؤتمر طوكيو، الذي نشي على مشجعيه.

وكما يؤكد الأمين العام وعلى النحو المناسب في تقريره المعروف على المجلس

"هناك ... أماكن تشهد بأن الرؤية الشائعة لأفريقيا كمنطقة تعيش في أزمة دائمة ليست مجرد تصور وإنما حقيقة شديدة القتامة و مؤلمة ."  
(S/1999/1008، الفقرة ٩٦)

ومن سوء الطالع أن من الصعب جداً تجاهل مشتريات الأسلحة بصورة مفرطة، وسوء الحكم، ووباء الإيدز، والفساد، والعوائق في وجه التجارة وعبء الدين الخارجي الذي لا يزال يعوق عملية التنمية في العديد من البلدان الأفريقية. وهكذا فإن ٤٤ في المائة من الأفارقة، و ٥١ في المائة ممن يعيشون جنوب الصحراء، يرحلون في

هو مثقل أصلاً بالفقر والإهمال. فني داخل البلد يوجد ما يقدر بـ ٧٠٠ ٠٠٠ مشرد، فضلاً عن ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ موجودين في إقليمه والأمم المتحدة على علم بأخبار مؤلمة عن انتشار مجاعات وأوبئة. ولا تزال حالة الأمن الغذائي والأحوال الاقتصادية تتدهور بسرعة مزعجة. وقد اتسم النزاع بانتهاكات مروعة واسعة الانتشار ومنظمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل الجماعي والتطهير العرقي والاغتصاب وتدمير الممتلكات ... ولذا ينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة بذل كل ما في وسعهما لمساعدة الحكومة والأطراف الكونغولية والشعب الكونغولي، فضلاً عن الحكومات الأخرى المعنية، على التوصل إلى حل سلمي".  
(S/1999/790، الفقرتان ١٣-١٤)

وتتوجه حكومة بلدي ببناء رسمي وعاطفي إلى المجتمع الدولي برمته عموماً، وإلى مجلس الأمن بخاصة، وتدعوها إلى المشاركة التامة في التنفيذ الفوري لاتفاق لوساكا وذلك من أجل إنهاء المعاناة التي لا حصر لها لشعبي. ويجب على مجلس الأمن أن يمارس أولاً ضغطاً سياسياً حازماً على المعتدين لكي يحترموا وقف إطلاق النار وإجبارهم على سحب قواتهم وأسلحتهم من الأراضي الكونغولية والعودة إلى بلادهم؛ وثانياً، المضي بسرعة وقوة بوزع قوات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وثالثاً، المساعدة في تنظيم مفاوضات سياسية بين الأنغولييين بسرعة وعقدتها بنجاح.

ويود وفد بلدي أن يختتم بيانه بالقول ببساطة شديدة أن المواطن الكونغولي لا يختلف عن المواطن الكوسوفي أو المواطن في تيمور الشرقية. فهو يمتلك جميع أعضائه الجسدية من رأس وعينين وذراعين ورجلين وشعر. فالمواطن الكونغولي هو إنسان مثله مثل المواطن في كوسوفو أو تيمور الشرقية. فهو أيضاً له الحق في الحياة؛ وهو أيضاً له الحق في أن يتوقع احترام حقوقه الأساسية. فلون بشرته لا يجعله بشراً دون مستوى البشر. وعندما يشعر المجتمع الدولي أن بعض الأعمال التي تستحق التوبيخ غير مقبولة في هذا القرن الذي يشرف على الانتهاء، فإنه ملزم بل من واجبه أن يمنع ارتكابها والإتيان بها في بلدي.

وإزاء ضخامة التحديات الماثلة أمام أفريقيا، لا سيما فيما يتعلق باستعادة السلم والأمن وتقليل الفقر، يجب أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الكامل للجهود الأفريقية. إن تعزيز الآلية الأفريقية من أجل تسوية الصراعات وتقليل الدين الخارجي وفتح الأسواق في وجه صادرات أفريقيا يمكن أن يحسن الصورة بشكل جذري، وينبغي أن يحسنها، في مجالات الأمن والاقتصاد والحالة الاجتماعية، ما دامت تخضع لإجراءات ملموسة وحازمة ومنسقة.

والمغرب مقتنع بأن أفريقيا لن يتسنى لها تحقيق معدل النمو البالغ ٧ في المائة، الذي يعتبر ضروريا لتقليل الفقر بدرجة كبيرة وفقا لما حددته مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، إلا بوجود شراكة حقيقية، على الصعيد الوطني والدولي على حد سواء.

إن تقرير الأمين العام يصور بوضوح الحالة في بلداننا. فالديمقراطية والتحرير وتعزيز المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تسوية الصراعات واستعادة السلم والأمن والتصدي لمشاكل الأسلحة واللاجئين كلها مهام تستحق اهتمامنا ودعما.

أما بالنسبة لمسألة الأسلحة في أفريقيا، لا سيما في مناطق الصراعات، فإن المغرب يؤيد تماما التوصيات التي قدمها رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة إلى الأمين العام بضرورة عقد مؤتمر دولي لتصعيد الجهود الإقليمية والدولية وتعزيزها لمكافحة تجارة الأسلحة الصغيرة ومنعها والقضاء عليها بكل جوانبها. والكل يعي أن هذه التجارة تسهم في زيادة حدة الصراعات المسلحة وإطالة أمدها في أفريقيا، كما تسهم في زيادة تعقيد جهود حفظ السلم بإعاقه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق معينة من القارة.

علاوة على ذلك، فإن التحدي الذي تمثله الأسلحة الصغيرة في أفريقيا، بأبعاده الإنسانية والأمنية والإنمائية، ينبغي أن يشجع البلدان المصدرة على ممارسة قدر أكبر من الضوابط على صادرات هذه الأسلحة إلى البلدان التي تشهد صراعات أو التي خرجت لتوها منها. وفي هذا الصدد، يدعو بلدي إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض أنظمة حظر على الأسلحة، ويشجع على تطبيق أنظمة الوقف الاختياري لعمليات نقل الأسلحة إلى البلدان الأفريقية التي تستعر فيها الصراعات المسلحة.

حالة من الفقر المدقع. ومن بين الـ ٣٠ مليون شخص في أنحاء العالم الذين يحملون فيروس نقص المناعة المكتسب/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، فإن ٢٣ مليوناً منهم يعيشون في أفريقيا دون الصحراء.

وكيف يمكن لنا أن ننكر حقيقة أن الدين الخارجي المترتب على أفريقيا ارتفع إلى ٣٥٠ بليون دولار في ١٩٩٨، وهذا يصل إلى ٣٠ في المائة من قيمة البضائع والخدمات المصدرة، حيث انخفضت الصادرات الأفريقية بنسبة ١٥ في المائة في ١٩٩٨، ووصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجرد ٣ في المائة من التجارة العالمية. وفي الوقت نفسه، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت إلى ٤٠ في المائة منذ ١٩٩٢ وتمثل الآن مجرد ٠.٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، في حين أن الرقم المستهدف المتفق عليه دوليا هو ٠.٧ في المائة. وهكذا فإن آفاق أفريقيا لا تبشر بأي حال من الأحوال بالخير، إذ أن معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام ١٩٩٩ ربما لن يزيد عن ٣ في المائة، بسبب الزيادة السريعة في عدد السكان، وهذا يساوي نموا صفريا من حيث الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد.

إلا أن هذه الصورة ينبغي ألا تحجب الجهود التي تستحق الثناء والتي يبذلها العديد من البلدان الأفريقية - ومن بينها بلدنا - للخروج من حالة عدم الاستقرار والأزمة.

وكما يؤكد الأمين العام على نحو صائب، فإن الانتخابات الديمقراطية أصبحت أكثر انتشارا، والحكم السليم وسيادة القانون يصبحان تدريجيا حقيقة واقعة، في حين أن الإصلاحات القضائية والقانونية يجري تنفيذها بنشاط بغية تحسين قدرة اقتصادات أفريقيا على المنافسة. وتشمل هذه الإصلاحات تحرير التجارة وخصخصة مؤسسات الدولة وإنشاء بنى أساسية كافية.

ويسهم المغرب في هذا الجهد المشترك من أجل تنمية أفريقيا بتكريس ٩٥ في المائة من ميزانيته المخصصة للتعاون لتمويل مشاريع وبرامج في بلدان أفريقية صديقة. وهو يسهم أيضا في تعزيز روح من المسؤولية والحكم السليم في المؤسسات الأفريقية العامة باستضافته لمؤتمر وزراء الخدمة المدنية الأفريقيين مرتين، في عام ١٩٩٤ و ١٩٩٨، حيث اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات ذلك المؤتمر.

وأود هنا أن أضيف كلمة عن مفهوم التدخل الذي كثر تبادل الحديث عنه مؤخراً. وأناشد جميع من قد يتكلمون عنه أو يستخدمونه ألا ينسوا أن استخدام هذه الأداة الخطيرة يستحق تفكيراً حقيقياً، وربما كان ذلك التفكير أعمق مما أوليناه من تفكير لإصلاح الأمم المتحدة أو لإعادة تشكيل مجلس الأمن، لأن هذا المفهوم يشكك أساساً في سيادتنا وثقافتنا وحضارتنا المختلفة وربما أيضاً عقائدنا. فلننكر في هذا الأمر بعناية شديدة ما قبل اتخاذ أية خطوات أخرى في هذه الوجهة.

وفي هذا الصدد، نحن نرحب بالجهود المقذرة التي يواصل الأمين العام بذلها بتشجيعه الصائب للدول والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية على إمعان الفكر الأعمق في هذه المشكلة وفي تعزيز الجزاءات عندما يؤذن بها، شريطة أن تكون عادلة وتسبب أقل قدر ممكن من الضرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الإمارات العربية المتحدة. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): بادئ ذي بدء، أضم صوتي إلى من سبقني بالحديث بأن أتقدم إليكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن، ونتمنى لكم كل التوفيق والنجاح. وفي السياق ذاته، أتقدم بالتهنئة إلى زميلي سعادة السفير ممثل ناميبيا على رئاسته لمجلس الأمن الشهر الماضي.

وفي هذا السياق، نتقدم بالشكر الجزيل إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة على بيانه القيم وعلى تقريره وتوصياته التي قدمها إلى المجلس والمتعلقة بتطورات الأوضاع في القارة الأفريقية، لا سيما بالنسبة لمتطلبات السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن مناقشة المجلس اليوم لبند الحالة في أفريقيا إنما تجسد اهتمام المجتمع الدولي بمواصلة جهوده الرامية إلى إحداث التغيير الإيجابي في القارة الأفريقية من خلال معالجة واحتواء نزاعاتها القائمة، الأهلية والإقليمية، وتلبية الاحتياجات التنموية والإنسانية لدولها وشعوبها.

إن دولة الإمارات، التي تتفق مع ما جاء في تقرير الأمين العام من تحليلات وتوصيات هامة حول تطورات الأوضاع في القارة الأفريقية، إنما يقلقها تواصل تنامي

وفي السنوات الأخيرة، شعرت أفريقيا بالاحباط لعدم تلقيها القدر نفسه من الاهتمام والمعاملة الذي لقيته مناطق أخرى خارج القارة، في حين أنها شهدت صراعات كانت في أحيان كثيرة أكثر خطورة، وأسفرت عن سقوط مئات الآلاف من الضحايا. ومن الواضح أننا نسعى إلى تسوية صراعاتنا بوسائلنا الخاصة، إلا أن المجتمع الدولي لا يوفر لنا المساعدة الكافية. ولن تتمكن مطلقاً من التغلب على عواقب صراعات منطقة البحيرات الكبرى وصراع الصومال، على سبيل المثال، إذا لم يساعدنا المجتمع الدولي.

إن النهج الأفريقي لتسوية الصراعات يفترض مسبقاً بالضرورة أن تقوم البلدان المانحة بدعم الأغلبية الأفريقية لتسوية الصراعات بتوفير الموارد المالية والمادية والتدريب. ونهج الأمين العام لتسوية الصراعات في أفريقيا يبدو واقعياً جداً والمغرب يؤيده تماماً. وعلى الرغم من ذلك، نحن نشهد للأسف انخفاضاً في الحماس الذي أسفر عن إنشاء هذه الأغلبية الأفريقية لتسوية الصراعات لأنها لم تتلق حتى الآن مساهمات إلا من بلد واحد، كما بين الأمين العام في تقريره.

كذلك فإن المساعدة الإنسانية المقدمة إلى القارة كانت ضعيفة بشكل خاص، لا سيما بالمقارنة بعدد الصراعات وتدفقات اللاجئين التي تسببها. ولا شيء يبرر تقديم المجتمع الدولي في عام ١٩٩٩ ٥٠ في المائة فقط، وأحياناً أقل من ٢٥ في المائة، من المساهمات الضرورية لتلبية الحاجات الإنسانية في أفريقيا.

إن مجلس الأمن، ليحافظ على السلم أو يستعيد في بعض مناطق أفريقيا، تعين عليه أن يلجأ إلى فرض أنظمة جزاءات وإنشاء عمليات لحفظ السلم. وتجربة المجلس فيما يتعلق بفرض الجزاءات بوصفها وسيلة لوقف الحرب وإرساء السلام والأمن وصونهما قد دلت على وجود عيوب كبيرة في هذه العملية وفي خطورة تأثيرها على الصعيد الإنساني. وفرض الجزاءات كوسيلة للإقناع أو الردع ينبغي أن يظل إجراء استثنائياً يلجأ إليه مجلس الأمن عند استنفاد الوسائل الأخرى لتسوية الصراعات؛ أي، المساعي الحميدة والوساطة والتفاوض والتحكيم. ومن ثم، لا ينبغي إخضاع الجزاءات لقواعد مجردة وتطبيقها إلى أجل غير مسمى بدون مراعاة أثرها على السكان المدنيين، لا سيما بدون الحصول على جميع المعلومات الموضوعية اللازمة.

الإثماني، والصناديق الإنمائية والمالية الأخرى التي تساهم بها دولة الإمارات، أو المساعدات غير الرسمية الأخرى الناشئة عن مشاريع القطاع الخاص وأنشطة جمعياتها الوطنية الخيرية، كالهلال الأحمر، وجمعية زايد الخيرية، والتي جميعها تصب في أهداف تمكين دول هذه القارة من مواجهة أزماتها القائمة، وتنفيذ عدد من مشاريعها التنموية الأساسية، لا سيما التي تتصل منها بخطط إنعاش اقتصادياتها الوطنية، وبما يتلاءم مع متطلبات العولمة والمتغيرات في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية. وقد تجاوزت المساعدات والمؤسسات الاستثمارية التي قامت بها دولة الإمارات خمسة بلايين دولار إلى القارة الأفريقية.

وختاماً، فإننا وإذ نؤكد مجدداً على موقفنا الداعي إلى رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا الشقيقة بعد أن أوفت بتنفيذ كافة التزاماتها المتعلقة بقضية لوكربي، نأمل أن يتوصل اجتماع المجلس اليوم إلى إجماع حول تدابير تعزيز التعاون الإقليمي والدولي المساهم في دفع هذه القارة إلى عهد جديد تلعب فيه دوراً هاماً في علاقات التعاون الدولي، وتنعم فيه شعوبها بالأمن والسلم والاستقرار والنماء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الإمارات العربية المتحدة على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي.

والمكلم التالي المدون على قائمتي هو وزير خارجية جزر القمر، سعادة السيد محمد الأمين. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الأمين (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم أمام هذا المجلس وأن أعرب لكم، سيدي، عن تهانتي الحارة والمخلصة على رؤسكم مجلس الأمن. إن بلدكم يعطي دائماً أذناً صاغية للمشاكل التي تواجهها القارة الأفريقية. ومبادرتكم بعقد اجتماع مجلس الأمن هذا للنظر في الحالة في أفريقيا بشير خير لنا. ونرى أن هذا يشكل رسالة قوية من مجلس الأمن إلى المجتمع الدولي عشية الألفية الثالثة، ونأمل أن تكون هذه الرسالة علامة على انتهاء حقبة من المآسي، والصراعات، والفقر في أفريقيا.

والالتزام الذي يجري الإعراب عنه بوضوح هنا لصالح القارة الأفريقية لا يمكن إلا أن يشجع ويدعم

نزعة التسليح والصراعات والتنافس بين فصائلها على السلطة والموارد الطبيعية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تدمير البنى التحتية واتساع رقعة السكان المشردين داخليا وخارجيا، وخصوصا بين فئة الأطفال والنساء وكبار السن منهم. وعليه فإننا نرى بأن مسؤولية معالجة هذه الحالات والظواهر تقع على عاتق الدول الأفريقية ذاتها، ولا سيما في مجال توفير الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ تدابير وقف إطلاق النار وحقن الدماء والاستجابة إلى المساعي السلمية الراهمية إلى تعزيز الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي.

كما يتطلب الأمر أيضا من المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، تنشيط عمليات حفظ السلام وتدابير الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم ما بعد انتهاء الصراعات، فضلا عن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بمنع تدفق ونقل السلاح الخفيف وغيره إلى مناطق التوتر الناشبة، وتعزيز أطر التعاون والتنسيق القائمة ما بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

إننا، وإذ نرحب بما صدر عن قيمة منظمة الوحدة الأفريقية، التي عقدت مؤخرًا في الجزائر الشقيق، من توصيات وقرارات تعبر عن عزم ورغبة قادتها في استكمال جهود الحل السلمي لقضايا النزاع القائمة، وإجراء الإصلاحات اللازمة لمؤسسات دولهم الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية بصورتها الأشمل. إلا أننا أيضا نؤكد على أهمية قيام الدول المتقدمة النمو والمؤسسات الإنمائية الدولية والإقليمية بتقديم المساعدات والمنح والقروض الرسمية وغير الرسمية إلى الدول الأفريقية، وإلغاء ديونها الخارجية وخاصة المتصلة بالدول الأقل فقرا منها، لمساعدتها على تحسين قدراتها البشرية والاقتصادية والاجتماعية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوفير الدعم والتسهيلات اللازمة لها لتسويق صادراتها إلى الأسواق العالمية دون أي عوائق.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن منطلق ارتباطها بعلاقات صداقة تاريخية وحضارية مع دول القارة الأفريقية، حرصت على تعزيز آليات التعاون المشترك مع العديد من دولها، ولا سيما في مجال تبادل المعلومات والخبرات في شتى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن مشاركتها في تقديم شتى أنواع الدعم والقروض والمساعدات الإنسانية والإنمائية سواء الرسمية منها، عبر صندوق أبو ظبي

فالمشكلة إذن مشكلة لها طابع اقتصادي أكثر منه سياسي، وأيئة مبادرة لحلها يجب بالضرورة أن تأخذ الجانبين في وقت واحد في الحسبان.

وفي هذا الصدد، يسرنا أن نرحب بالدورة الاستثنائية المكرسة للدول الجزرية الصغيرة. وقد أحطنا علما على النحو الواجب بجميع الالتزامات المقطوعة.

في أزمة جزر القمر، أدت جهود الوساطة التي اضطلعت بها منظمة الوحدة الأفريقية إلى تنظيم مؤتمر للقمرين عقد في مدغشقر قبل خمسة أشهر، وأنعش آمالا عظيمة في الخروج بنتيجة سارة من هذه الأزمة. وتم وضع اتفاقات نعتقد أنها تشكل إطارا مثاليا للحفاظ على وحدة جزر القمر، تم عرضها على الأطراف المعنية للتوقيع عليها.

وقد دهش الجميع لأن وفد الانفصاليين رفض التوقيع على تلك الاتفاقات، وطلب مهلة للتشاور مع قاعدته في أنجوان. وقد أثار هذا التأخير غضب بعض المتطرفين في جزيرة القمر الكبرى الذين أعلنوا العصيان عندما عادت الوفود إلى موروني. وأدت التكتيكات التسوية والتخلي التام من جانب السلطات السياسية إزاء هذا الوضع، إلى زيادة توتر المناخ إلى حد لا يحيط. ومشاعر البغض وكره الأجانب تجاه أشقائنا الأبرياء في أنجوان بلغت ذروتها في شكل هجرة جماعية لأشقائنا الأنجوانيين إلى جزيرتهم الأم.

إن بلدنا كاد يتعرض في الآونة الأخيرة لكارثة إنسانية محققة، أمكن تجنبها، لحسن الحظ، بفضل إجراءات الجيش الوطني للتنمية. وفي الحال، تم تنصيب حكومة انتقالية وطنية لإقرار السلام وإرساء قواعد متينة لدولة القانون، في إطار تنفيذ اتفاقات أنتاناناريفو.

وقد اعتمدت الحكومة القمرية توصيات وقرارات القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية التي انعقدت في الجزائر، وهي تعمل الآن بكل ما في وسعها لتنشئ بأسرع ما يمكن المؤسسات الجمهورية والديمقراطية. ونحن نتوجه ببناء عاجل إلى المجتمع الدولي ليدعم هذه العملية الشفافة، عملية بناء المؤسسات.

أود أن أشيد بمنظمة الوحدة الأفريقية وبلدان المنطقة - ولا سيما جنوب أفريقيا - وفرنسا والمجتمع

الجهود التي سبق أن بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية والمجموعات الإقليمية، ويضمن ما تقوم بإحرازه الدبلوماسية الوقائية الأفريقية.

إننا نتابع باهتمام عميق التقرير المقدم من الأمين العام، كما نرحب، بل ونشيد بالنتائج الملموسة التي أحرزت حتى الآن في حل الصراعات في أفريقيا.

وبلادي، جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، لم تسلم من نشوب الأزمات التي تمزق أطفال الأسرة الواحدة، والمنطقة الواحدة، والبلد الواحد. ولهذا، وددت أن أشارك في هذه المناقشة الصريحة والواقعية، لكي ألقى بالمزيد من الضوء على الحالة في جزر القمر. وقد أشار الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وممثل الجزائر إلى هذه المسألة.

إن هذا الأرخيل يتعرض، منذ أكثر من سنتين، لأزمة فريدة تشكل تحديا لصميم الأسس التي تقوم عليها الدولة، وتهدد وحدتها وسلامتها أراضيها. فقد تمرت إحدى جزرها، معلنة تارة أنها ستتنضم إلى الدولة المستعمرة سابقا، وتارة أخرى أنها تنشد الاستقلال بكل بساطة ووضوح. ودولة القمر لا تقبل بأي حال من الأحوال بلقنة الأرخيل. وعندما عرض الأمر على منظمة الوحدة الأفريقية، لم تدخر وسعا للتوصل إلى حل سلمي عادل ودائم.

ولا بد من التأكيد هنا على أن هذا الخيار التعس والكريه الذي فضله الانفصاليون كان الدافع وراءه الوضع الاقتصادي الهش والقلق واليأس حيال مستقبل قاتم وسلي في ظل حياة اقتصادية يسيطر عليها قطاع زراعي مهدد بهبوط حاد في مبيعات منتجاته، وميزانية عامة تتسم بجوانب عجز كبيرة، وعجز مزمن في ميزان المدفوعات، وديون خارجية باهظة، ومتأخرات في الرواتب تصل أحيانا إلى أكثر من ستة شهور في السنة، وموارد محدودة تجعل من المستحيل على الحكومة أن تتولى على النحو الواجب مهمة التعليم والصحة في بلد تزيد فيه نسبة الشباب على ٦٥ في المائة من السكان، وبطالة متفشية؛ وما إلى ذلك.

وبعبارة أخرى، كانت هذه مشكلة مشروعة يلزم التصدي لها، ولكن الطريقة التي اتبعت كانت غير مقبولة.

حوارهم مع مورونسي، وأن يكونوا أكثر التزاما بمهمة بث حياة جديدة في إدارة الشؤون العامة، لأنه سيكون من المهلك أن تضعف الدولة علاوة على أزمة الانفصاليين. ولن يكون هناك سبيل لإنقاذ بلد مفتت، وبالتالي ستصبح جزر القمر صومالا أخرى وهذا سيشكل خطرا على بقية العالم.

ويحدوني الأمل في أن يتسنى الإصغاء إلى صوت العقل، وأن تتمكن معا من مساعدة دولة جزر القمر على إيجاد القوة للدفاع عن مصالح شعبها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية جزر القمر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أما وقد سنحت لي فرصة الاستماع إلى أكثر من ٤٠ متكلمًا سابقًا، يبدو واضحًا لي مدى القلق الذي يساور المجتمع الدولي إزاء الحالة الراهنة والمقبلة في أفريقيا.

ولكن يبدو واضحًا أيضًا أنه فيما يتجاوز الخطب البليغة والتقارير المدروسة، هناك افتقار إلى إجراءات عملية وإلى الإرادة السياسية اللازمة من جانب البلدان الصناعية، للبحث عن سبل لحل المشاكل الضخمة والملحة التي تعصف بقارة بأكملها. وهذه المشاكل لا تقتصر على صراعات داخلية أو صراعات بين الدول، ولكنها بالأحرى تتعلق في المقام الأول بأشكال الفقر والتهجير والتخلف التي تفرق فيها الأمم الأفريقية. ونحن نلاحظ مع القلق أن التدابير المعلنة ضعيفة وسيئة الهيكلة، بينما تحتاج القارة الأفريقية، على سبيل الاستعجال، إلى مساعدة ضخمة متعددة الأوجه.

ونتيجة لذلك، أصبح الاهتمام المتواصل والمنهجي الذي يولي لتعقيدات الحالة في أفريقيا، يتجاوز بكثير اختصاصات مجلس الأمن. ومع أننا لا نستطيع بمزايا هذه المناقشة، فإننا مقتنعون بأن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من الهيئات يجب أن تعمل كمراكز تنسيق لتصميم وتنفيذ تدابير طويلة الأجل تضمن الأمن والاستقرار، وقبل كل شيء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في أفريقيا، وجميعها عوامل ترتبط ببعضها ارتباطًا وثيقًا.

الدولي بأسره، على التزامها القوي بمساعدة القمرين على استعادة وحدتهم داخل حدودهم المشتركة. ولكن علينا الآن أن نتجاوز مجرد الدفاع عن المبادئ، ونسأل أنفسنا عما إذا كان تردّي الأزمة يرجع جزئيًا إلى تواطؤ الانفصاليين. فالحوار المباشر بين السلطات في موروني ومجموعة أنجوان أفصح عن رغبة رئيس الدولة القمرية في أن يستخرج من هذه الاجتماعات المعقودة فيما بين القمرين الطاقة اللازمة للتوصل إلى سلام الشجعان الذي يفيد الجميع ويوحد بينهم. وسيظل الحوار شعارنا.

والسلطات الجديدة مقتنعة بأن أنجوان المستقلة لا مستقبل لها. فالجزيرة لن تكون إلا أداة لخدمة مختلف التجار، ومحطة مرحلية لغسل الأموال، وربما أيضا مستودعا للنفايات السامة تسيطر عليه المافيا الدولية.

وهكذا سيتعرض للاقتصاد المنطقة وأمنها وسلامها واستقرارها. وبالتالي يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة دعم الجهود التي تبذل في موروني، والمسامي الحميدة التي تضطلع بها منظمة عموم أفريقيا.

ألا يمكننا أن نؤكد الآن من الذي كان يمول الانفصاليين على امتداد أكثر من عامين إذا كانت أنجوان لا تملك أية موارد؟ ومن الذي يورد الأسلحة؟ ومن الذي يعيل الميليشيات ومختلف الفصائل المسلحة؟ هناك مناطق رمادية تحتاج إلى توضيح إذا أردنا أن نتجنب القلاقل الدائمة في منطقة المحيط الهندي، التي يمكن أن تؤدي إلى توترات مستمرة.

ولكن يد المساعدة التي تمدّها السلطات القمرية، والمرونة التي تتحلّى بها في رغبتها في التوصل إلى استجابة نهائية تحترم رغبات الجميع، وتوطيد السلام والأمن والحريات الديمقراطية، والتأكيد الذي تردده كثيرا على رغبتها في الحفاظ على أمن الأنجوانيين وحقوقهم في جزيرة القمر الكبرى، كل هذا لم يكن له أي تأثير على عناد الانفصاليين.

لا بد من توطيد أركان الدولة. ولا بد من دعم الجهود الرامية إلى تحسين الوضع وإصلاح السلطات المركزية اقتصاديا وسياسيا. ويجب أن تتفق المؤسسات المركزية اقتصاديا وسياسيا. ويجب أن تتفق المؤسسات المالية الدولية ومختلف شركائنا على أن يستأنفوا



وتستمر فيها الثغرة بين الجنوب المتخلف والشمال  
المصنع في الاتساع.

إن الموارد المالية والمادية التي يكرسها المجتمع  
الدولي والمؤسسات المالية الدولية لمحاربة الأسباب  
الحقيقية للصراعات في أفريقيا ليست غير كافية  
فحسب، بل إن المعونات المالية الطارئة المكرسة  
لاحتياجات القارة الأفريقية غير كافية أيضا.

ولتوضيح الأزمة الإنسانية في كثير من البلدان  
الأفريقية، والتي يرجع معظمها إلى الصراعات، نحتاج  
ببساطة أن نوضح أنه في عام ١٩٩٨ كان يوجد في  
أفريقيا وحدها أكثر من ٨ ملايين لاجئ من العدد الإجمالي  
التقريبي في العالم البالغ ٢٢ مليون لاجئ. ورغم أن  
وسائط الإعلام غطت كوسوفو إلى نقطة التشبع، فإن  
الصراعات الخطيرة في أفريقيا تكاد تمر بدون ملاحظة.  
وبالمثل فإنه على الرغم من أن مجلس الأمن يعمل  
بسرعة في حالات معينة بسبب مصالح بعض الأعضاء،  
فإنه في حالة كثير من الصراعات الأفريقية يكتفي  
بإصدار بيانات متقطعة حتى ولو كانت قراراته يستمر  
انتهاكها بصورة صارخة. وتشكل حالة أنغولا وانتهاكات  
حركة يونيتا أوضح مثال على هذا.

وتظهر مثل هذه العناية غير المتكافئة في  
الاستجابة غير الكافية لاحتياجات أفريقيا من الموارد.  
وهي استجابة تقل بكثير عن حالة القارات الأخرى.  
ومن ثم فإن من الضروري بالنسبة إلينا أن نكرس الموارد  
اللازمة لهذا المشروع الذي يعتبر، كما قال عنه  
الأمين العام في تقريره "معقولا وممكنًا" (S/1999/1008،  
الفقرة ١٠٣).

وأعطيت تغطية ضئيلة جدا لأزمتي الملاريا  
والإيدز الصامتين ولكن المزعجتين في أفريقيا. ولا يوجد  
لدى القارة الحد الأدنى من الموارد للتعامل مع حالات  
الإيدز البالغة ٢٢ مليون حالة التي أبلغ عنها بالفعل والتي  
تزداد كل يوم بصورة يسهل تفسيرها. ويعيش في  
أفريقيا إثنان من بين كل ثلاثة أشخاص مصابين بالإيدز.  
وهناك حاجة إلى أكثر من ٢٥٠ بليون دولار لكي يتلقى كل  
مريض في أفريقيا العلاج اللازم الذي يتلقاه بالفعل  
الضحايا في البلدان الغنية. ومن أين تأتي هذه الموارد  
إذا كانت أفريقيا اليوم تكاد لا تتحمل تكريس ١٠  
دولارات لكل فرد في السنة من الميزانيات الشحيحة

والحقيقة التي لا مهرب منها أن أفريقيا تقع حاليا  
فيها صراعات مسلحة أكثر مما تقع في أي قارة أخرى.  
فأكثر من ثلث البلدان الأفريقية توجد الآن أو كانت  
موجودة مؤخرا في حالات صراع. وإذا كنا نريد حقا أن  
نجد حلولاً فعالة ودائمة، لا يمكننا أن نهمل أن جذور  
المشاكل الحالية موجودة في قرون الاستغلال الاستعماري  
التي كانت الاقتصادات الأفريقية تنهب خلالها وتشتت  
حتى تتحول إلى موفرة للموارد الطبيعية والمواد الخام  
والعمالة الرخيصة على حساب إبادة واستعباد مئات  
الملايين من الناس.

كما لا يمكننا أن نهمل أن النظام الاقتصادي  
الدولي الحالي غير العادل وغير المستدام يستمر في  
معاملة أفريقيا بوصفها مصدرا متخلفا اقتصاديا للثروة  
الطبيعية، التي تخدم الأطر الاستهلاكية غير المستدامة  
للبلدان الصناعية، التي تشمل بلدان المستعمرين  
السابقين.

وتمثل المساعدة الإنمائية الرسمية حاليا ٠.٢٣  
فقط من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو،  
وهو أقل بكثير من نسبة الـ ٠.٧ في المائة غير الكافية  
أصلا التي وعدوا بها. ويؤثر هذا على البلدان الأفريقية  
بصفة خاصة.

وفي عام ١٩٩٨ تلقت أفريقيا أقل من ٥ بلايين  
دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل ٣ في  
المائة فقط من الإجمالي العالمي. ومن مستوى يعادل ٤.٩  
بليون دولار في عام ١٩٩٧ ارتفع العجز في حساب  
أفريقيا الحالي إلى الارتفاع المؤهل البالغ ١٦ بليون دولار  
في عام ١٩٩٨. ويعيش ٤٤ في المائة من السكان  
الأفريقيين، وأكثر من ٥٠ في المائة من سكان أفريقيا  
جنوب الصحراء، في ظروف من الفقر المطلق. وارتفع  
عبء الدين على البلدان الأفريقية إلى ٣٥٠ بليون دولار  
في عام ١٩٩٨ وهو ما يزيد على ٣٠٠ في المائة من  
القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المصدرة من  
القارة.

ولا يمكننا أن نأمل في وقف دورة العنف في  
أفريقيا بدون وضع وتنفيذ حلول للمساعدة على تحقيق  
التنمية المستدامة لاقتصاداتها. وهذا صحيح بصفة خاصة  
من هذا العهد الخاص بالعولمة التحررية الجديدة التي  
يستمر فيها تهيش البلدان النامية وأكثر السكان ضعفا

إن أفريقيا تحتاج بصورة عاجلة إلى مساعدة المجتمع الدولي؛ لكن المجتمع الدولي أيضا يحتاج إلى أفريقيا مستقرة وقوية ومزدهرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل سوازيلند أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دلاميني (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، وبخاصة على دعوتكم لعقد هذه المناقشة عن الحالة في أفريقيا.

قبل سنتين رحينا مع السرور بالجهود التي قام بها الأمين العام بشأن أسباب الصراع في أفريقيا والنهوض بالسلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، والمبينة في الوثيقة S/1998/318. ولهذا السبب فإننا في أفريقيا أصبحنا متفاشرين بأن المجتمع العالمي، بما في ذلك الأمم المتحدة، لا بد وأن يكون قد صاغ الآن هياكل مناسبة لمساعدة أفريقيا في التعامل بفعالية مع الحالات المضطربة التي لا تزال تواجهها أفريقيا.

لكن ما يدعوا إلى الإحباط هو أن الجهود لبلوغ هذه الغاية لا تبذل بسهولة. إن أفريقيا لا تزال يحيق بها عدد من المشاكل، مثل الحرب والمرض والفقر. وبعض المشاكل التي تواجه أفريقيا كامنة في المنظور التاريخي الاستعماري. ولهذا السبب حرمت شعوب أفريقيا باستمرار من حقها في التمتع بالسلام والأمن في قارتها الأم.

وكمتابعة لمبادرة الأمين العام، يسرنا أن نلاحظ أن اقتراحات ملموسة للعمل، مثلما جاء في تقريره الأخير (S/1999/1008)، تم تعريضها، وعلى وجه الخصوص بشأن دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات منع الصراعات وصون السلم. ومع ذلك، لا بد لي أن أطلق صيحة تحذير هنا. إن هذه الاقتراحات ينبغي ألا تظل على الورق فقط وإنما ينبغي أن تنفذ عندما تتطلب الضرورة ذلك، لأن الأعمال العسكرية المستمرة في أفريقيا تقتضي أن يستحدث المجتمع الدولي نهجا جديدا للحيلولة دون وقوع حروب أهلية في المستقبل. وهذا دون المساس بحقيقة أن أفريقيا تتحمل المسؤولية الأولية عن حل مشاكلها. ولا تزال أفريقيا تعتمد على مشاركة

للائناق منها على الصحة؟ ولهذا السبب فإن ٩ من كل ١٠ يموتون في العالم من الإيدز يأتون من القارة الأفريقية.

وبالنسبة لكوبا - بلد ذو جذور أفريقية عميقة وموهبة للتضامن - تعتبر أن من واجبها الذي لا يمكن لها أن تتصل منه أن تستمر، رغم صعوباتها الاقتصادية ومواردها الضعيفة، في الإسهام في تنمية سكان أفريقيا الأشقاء. ويقدم ٤٠٠ ١ عامل كوبي تقريبا المساعدات في أفريقيا في مختلف القطاعات الهامة. وإن الخطة الصحية المتكاملة التي تنهض بها كوبا في أمريكا الوسطى والكاربي سوف يستمر توسيعها لتشمل البلدان الأفريقية بدون أي فائدة اقتصادية لبلدنا. ويقدم ٢٠٠ طبيب كوبي تقريبا الآن خدماتهم بالمجان تماما في عدد من البلدان الأفريقية، وهو رقم يجب أن ينمو في المستقبل العاجل، وهذا لا يشمل الأطباء الذين يعملون بموجب عقود ويوجد بينهم ٤٠٠ في القرى. ويوجد ما لا يقل عن ٣ ٠٠٠ طبيب كوبي تحت تصرف هذه المنطقة المعذبة والمستغلة من العالم كجزء من البرنامج الجديد لتقديم الخدمات بالمجان تماما والذي تستخدمه في أفقر بلدان أفريقيا التي تعاني من أصعب الظروف الصحية. ونحن نحث البلدان الصناعية على التعاون بالمساهمة بالأدوية. ويمكن في كثير من الحالات إنقاذ حياة طفل بتحسينه في الوقت المناسب بحصن لا يتكلف سوى سنتات.

وبالمثل سنقوم بتشجيع إنشاء مدارس طبية مجانية بأطباء كوبيين للتأكد من أن العاملين الصحيين في الميدان مدربون بصورة كافية. ويتلقى مئات الطلاب الأفارقة مناهج في كوبا على مختلف المستويات. وقد تخرج حوالي ٢٤ من الفنيين والمهنيين الأفارقة من مراكزنا وقمنا بتدريب أكثر من ٥ ٠٠٠ طالب؛ ويساهم هؤلاء الأشخاص الآن مباشرة في التنمية الاقتصادية لبلادهم. وحتى عام ١٩٩٨ تخرج في كوبا أكثر من ١ ١٠٠ طالب أفريقيا في القطاع الصحي وحده.

وزيادة على ذلك قدم أكثر من ٨٠ ٠٠٠ مدني كوبي خدماتهم إلى أفريقيا، بما في ذلك حوالي ٥٠٠ ٢ من الأطباء وأطباء الأسنان والممرضات وعمال الصحة العامة.

وكوبا مستعدة للمساهمة بالموارد البشرية القيمة في أية حملة صحية شاملة وعاجلة في أفريقيا.

أود أن أنهي بياني بالتأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي المتشاطرة فيما يخص مشاكل أفريقيا. إن إهمال القارة، كما كان الحال في الماضي، لن يساعد. بل إنه سيواصل إعاقة جهود الأمم المتحدة في سعيها إلى تحقيق السلم والأمن في أنحاء العالم. وتحويل أفريقيا إلى منطقة سلام التزام ومسؤولية لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتخلل عنهما بسهولة.

نحن أبناء أفريقيا نشعر بالقلق، عندما نواصل الإذلاء ببيانات هنا في المجلس، عما إذا كانت البذرة التي نذرناها الآن تسقط على أرض خصبة. لقد أدلينا ببيانات ونداءات عديدة، سواء على مستوى شخصي أو عن طريق ممثلينا في مجلس الأمن، ولكن مما يفزعنا أن المجلس يتحرك بخطى السلحفاة نحو التعرف بشكل جدي على أسباب محنة أفريقيا.

إننا نعرف مشكلتنا في أفريقيا، ونعرف أيضا من أين ظهرت. ومع أن تلك البلدان عقدت المشاكل في أفريقيا، فإن أفريقيا لم تنتج قط أية أسلحة حرب. والحروب التي تخاض اليوم تخاض بأسلحة منتجة في أماكن أخرى، ومن ثم تعتبر الدول الغنية أفريقيا سوقا يمكن شن جميع أنواع الحروب فيها باستخدام أسلحة من تلك البلدان.

لذلك أناشد المجلس، ونحن ننهي مناقشة اليوم، أن يتوصل إلى قرار يُبين ما سيتم القيام به ضد أعضاء المجلس الذين يواصلون نقل وبيع أسلحة الحرب التي بترت أطراف السكان الأفارقة.

إننا لم نعرف قط أننا بعد حصولنا على  
الاستقلال ستستمر معاناتنا.

قوة حقيقية من المجتمع الدولي في القضاء على جميع الأسباب الجذرية للصراعات والمشاكل الاقتصادية في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، لا نزال نعتمد على مساعدة الأمم المتحدة وجميع أصدقائنا في التصدي لجميع المشاكل الإنسانية المعلقة والتي تهدد بالتالي بقاء أفريقيا.

لقد رحبنا مؤخرا ترحيبا كبيرا باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإنهاء الصراع الذي ألحق الخراب بذلك البلد. ونحن نشفي على جميع الأطراف التي عملت على تحقيق التوقيع على الاتفاق، وعلى وجه الخصوص الرئيس شيلوبا رئيس زامبيا، الذي أسفرت حكمته ومهاراته الدبلوماسية عن ذلك التوقيع. ويحدونا أمل وطيء أن تلتزم جميع أطراف الصراع بالاتفاق وتتمكن من الجلوس معا ومناقشة طرق ووسائل التحرك قدما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن عملية تنفيذ الاتفاق لا تزال حاسمة للشعب الكونغولي بل للقارة الأفريقية كلها. وفي هذا الشأن، أود أن أؤكد مجددا النداء الذي توجه به الرئيس شيلوبا عندما خاطب المجلس الأسبوع الماضي بشأن الحاجة الماسة إلى إرسال قوة حفظ سلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية تكون ولايتها التصدي للمشاكل المعقدة الناجمة من نهجها في ذلك البلد.

علاوة على ذلك، أود أن أسترجعي انتباه المجلس إلى أن مئات الآلاف من الشعب الكونغولي يعيشون الآن لاجئين في بلدان مجاورة. وفي داخل البلد نفسه، شرد عدد كبير. وذلك الوضع وحده يتطلب من المجتمع الدولي أن يوفر على سبيل الأولوية الموارد الكافية للتمكين من العودة السالمة للشعب الكونغولي إلى بلده.

وبينما نتشاطر فرحة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية بوقف إطلاق النار، لم تتحقق حالة سلمية حتى الآن. والأبناء عن قتال متجدد في بعض أجزاء البلاد غير مشجعة. وهذا بالرغم من الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للمساعدة على حل الصراع بالطرق السلمية. لقد عانى شعب أنغولا بما فيه الكفاية. وحين الوقت لكي يدين المجتمع الدولي دون تحفظ أعمال زعزعة الاستقرار التي يرتكبها المتمردون بقيادة جوناثان سافيمبي وازدراؤه لبروتوكول لوساكا، الذي أريد به إنهاء الأعمال العسكرية وبدء عملية سلام في ذلك البلد.

سبتمبر (S/1999/1008) الذي يشرح تنفيذ التوصيات دقيقة التوقيت الواردة في تقريره المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/318). ونحسب نشكر، مع الاهتمام الخاص، جميع المبادرات الرامية إلى تيسير التوصل إلى حل سلمي للمنازعات، وبوجه خاص إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مجلس وساطة وأمن لتيسير الجهود الرامية إلى تحقيق تفاهم بين الأطراف بغية درء الصراعات في المنطقة وحسمها واحترام مبادئ السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية والمبادئ الأساسية للتعايش السلمي الدولي.

وكما أوضح الرئيس شيلوبا بحق في اجتماع مجلس الأمن في ٢١ أيلول/سبتمبر (S/PV.4047) فإن للأمم المتحدة دورا تؤديه في السعي المستمر إلى السلام في أفريقيا. ولذا نهئى المجلس بالتدابير المستحقة للشأن التي تتخذ والمبينة في تقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم. وقرار مجلس الأمن ١٢٠٩ (١٩٩٨) بشأن التدفقات غير المشروعة للأسلحة في أفريقيا خطوة أولى ضرورية وحسنة التوقيت في طريق جهود المنظمة لتكريس مزيد من الاهتمام لدور الصراعات.

وتود أوروغواي هنا أن تؤكد على الجهود المستحقة للشأن التي تبذلها بلدان أفريقية كثيرة لتعزيز السلام والأمن في المنطقة وتحقيق نمو اقتصادي دائم بما يبين أن الزعماء الأفريقيين يعون أن أكبر الجهود يجب أن يبذلها الأفريقيون أنفسهم.

ونؤيد ما أعرب عنه من قلق هنا من أحد أعضاء مجلس الأمن فيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة التبصر والدقة في مضمون الولايات. وعلى مجلس الأمن أن يبذل المزيد من الجهد، من خلال الأمانة العامة، كي يكفل، لصالح البلدان الأفريقية، أقصى دقة ممكنة في الولايات حتى يمكن بلوغ الغايات المقترحة، وأن ينفذ الأحكام اللازمة لتلافي أوجه القصور من قبيل ما حدث في أنغولا. وتحديدا، نرى أن التبصر مهم في تحديد اللحظة الدقيقة لحضور بعثة سلام كما هو مهم في تحديد الوقت المناسب لانسحابها، وبذا يكفل أنه عندما ينتهي وجود بعثة ما، يكون السلام قد أرسى حقيقة على أساس متين ومستدام.

وقد ساهمت أوروغواي بقوات في عمليات الأمم المتحدة في رواندا وليبيريا وموزامبيق وأنغولا. وهي تشارك حاليا في عمليات السلام في الصحراء الغربية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، وتلتزم منذ

وكان أملنا أن يُسمح لنا كأي شعب آخر في منطقة أخرى من العالم بأن نجني ثمرات حريتنا. فالواجب على هذا المجلس - بل على الأمم المتحدة في الواقع - أن يتوصل إلى إجابات على السؤال، لماذا لم تعرف أفريقيا السلام حتى إلى اليوم، ولماذا لم تنعم بثمرات الاستقلال؟ إن الإجابة تكمن في هذا المجلس، ونحن في أفريقيا نتطلع بشوق إلى أن نسمع عن خطوات يتخذها هذا المجلس، وفي القريب العاجل.

ولدي سؤال: إذا كان المجلس سيجري تصويتا اليوم في نهاية هذا الاجتماع، فما هو عدد أعضاء مجلس الأمن الذين سيؤيدون تشكيل ونشر قوة كبيرة متعددة الجنسيات للسيطرة على الصراعات في أفريقيا، كما فعلوا بالنسبة لمناطق أخرى من العالم؟ نحن لا نكره كوننا أفريقيين: فإله لم يخطئ في جعلنا أفريقيين، ولكننا نريد أن يقدر العالم كوننا أفريقيين، وأن يساعدنا لأن تنميتنا تأخرت فعلا بسبب حوادث التاريخ الاستعماري الذي هو السبب في معاناتنا اليوم من هذه النكسات.

وأسألكم العفو، سيادة الرئيس لانغفالي هنا. فأنا أوجه رسالة قوية ينبغي أن يتبعها قرار قوي للاستجابة للصراعات في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سوازيلند على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل أوروغواي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيريز أوترمين (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة العامة اليوم. إن السماح بمشاركة بلدان كبلدي، من غير أعضاء مجلس الأمن، يساعد على إثراء عمل هذه الهيئة بشأن قضية تهمنا وتؤثر علينا جميعا.

وبلدي يحيي الالتزام الثابت من مجلس الأمن بإذكاء وعي المجتمع الدولي بمسألة أفريقيا. كما أن فتح باب المناقشة أمام مشاركة دول ليست أعضاء في المجلس يزيد من شفافية أعماله.

وأوروغواي ترحب مع الارتياح والامتنان بتقرير الأمين العام المفصل والحسن التوقيت المؤرخ ٢٥ أيلول/

الحالة لها تأثير سلبي على النسيج الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المضيفة.

لقد أشار عدة متكلمين في هذه المناقشة، إلى أن ثمة إدراك يتنامى مفاده أن الأفارقة أنفسهم يجب أن يجدوا حلولاً لهذه المشكلات الأفريقية. وعن طريق الجهود التي تبذلها منظماتنا الإقليمية، منظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات دون الإقليمية من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فإن حل المشاكل في مراحلها الأولى بات ممكناً. وسيراليون هي إحدى هذه الحالات. وثمة حالة أخرى هي جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهنا، وضع قادة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومناطق وسط أفريقيا، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، الأسس التي يمكن إحلال السلام عليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا أن هذه الجهود لا يمكن أن تنجح إن لم يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والرئيس فريدريك شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا، في إحاطته الإعلامية الأخيرة لأعضاء مجلس الأمن بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وبصفته وسيط الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وضع على طاولة مجلس الأمن مقترحات تبين الطريق المؤدي إلى السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والمؤسسات المنشأة بموجب اتفاق وقف إطلاق النار تشكلت بالفعل، وينبغي عدم السماح بأن يحدث فراغ وبأن يملأ الفراغ رجال يرتكبون أعمال عنف. ويتعين على مجلس الأمن أن يعمل بسرعة وأن يرسل إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية قوة لحفظ السلام ذات ولاية مناسبة وذات حجم مناسب تركز على احتياجات مقدرة على الأرض. ووجود حفظة السلام سيكون له أثر إيجابي على جوانب أخرى عديدة لعملية السلام، بما في ذلك بناء الثقة فيما بين السكان، الأمر الذي يجعل من تنظيم إجراء حوار سياسي وطني أكثر سهولة.

ويحدو وفد بلادي وطيدي الأمل في أن يتحرك مجلس الأمن بسرعة لاستغلال اتفاق وقف إطلاق النار، وهو اتفاق يدعمه بإخلاص جميع أعضاء هذه الهيئة. وإن التأييد الجماعي للاتفاق ينبغي أن يتوسع ليصبح تأييداً عملياً لتدابير الإنفاذ بغية إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسرعة ودون مزيد من إراقة الدماء. ونحن نعتد على دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي

أكثر من عام بدعم عملية السلام بين إريتريا وإثيوبيا، وبذا تثبت للمجتمع الدولي التزامها البالغ القوة تجاه أفريقيا - وهو التزام تقطعه على أنفسنا رغم مواردنا المحدودة.

إن أكثر من ٥ ٠٠٠ فرد من القوات من أوروغواي الذين يدعمون السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، والذين سيستمرون على ذلك في المستقبل سوف يواصلون، إلى جانب شعب أوروغواي بأكمله، إبداء التضامن مع عمليات بناء السلام وإرساء الديمقراطية والحق في مستويات معيشة أفضل لإخوتنا وأخواتنا الأفريقيين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل زامبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاساندا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): ينضم وفدي إلى كل من تكلم قبلي في الإشادة بكم، السيد الرئيس، لأسلوبكم الرائع والكفاءة العالية التي تصرفون بها أعمال المجلس طوال شهر أيلول/سبتمبر. وأود أن أتوجه بالتهنئة أيضاً إلى سلفكم، سفير ناميبيا، لأدائه المؤثر في توجيه شؤون المجلس في شهر آب/أغسطس.

وأود أن أعرب عن الشكر للأمين العام على بيانه المفصل أمام المجلس يوم أمس. وقد كان في إحاطته نزيها وصريحا بشأن التحديات التي تنتظرنا في نضالنا المشترك لتحسين أحوال الإنسان في أفريقيا. ففي هذا الموضوع، ضمن غيره من المواضيع، أعطانا نبذة أمل في المستقبل، لو أننا جميعاً، وهذا المجلس بوجه خاص، كنا مستعدين لأداء دورنا بأن نرتفع إلى مستوى التزاماتنا وواجباتنا.

الصراع في أفريقيا كانت له عواقب مدمرة على أرواح الأفريقيين. فمن أنغولا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن الصومال إلى جنوب السودان، ومن سيراليون إلى إثيوبيا وإريتريا، نجد قصة المعاناة الإنسانية الكبيرة واحدة. فالصراع جعل من أطفال يتامي، وحول أطفالاً آخرين إلى جنود. إن الهيكلين الأساسيين الاقتصادي والاجتماعي تعطلتا بفعل الحرب. وثمة مئات آلاف الأشخاص شردوا داخل حدود بلدهم. وهناك الملايين من الناس الذين يعيشون لاجئين في بلدان مجاورة أو منتشرين في أماكن أخرى من القارة. وهذه

جميع هذه المجالات بغية ضمان السلام والتنمية في القارة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي.

المتكلم التالي ممثل أوغندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب أوغندا بهذه الفرصة للمشاركة في المناقشة المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن بشأن التقرير المرحلي الذي قدمه الأمين العام عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره السابق عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. إن وفد بلادي يهنئكم، سيدي، على تسلمكم رئاسة مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، وعلى مبادرتكم بتيسير عقد هذه المناقشة المفتوحة.

إن وفد بلادي يشاطر تمام المشاطرة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، الآراء التي أعربا عنها، ونوافق أيضا على الآراء التي أعرب عنها الممثل الدائم للجزائر بالنيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية.

عندما سكتت المدافع بتاريخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ عندما وقّع ستة رؤساء دول أطراف في الصراع على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وهو الاتفاق الذي وقّع أيضا بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، دخل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرحلة جديدة. ولقد اتفق على أن يصبح المتخاصمون السابقون صانعي سلام الآن.

واسمحوا لي أنؤكد مجددا أن مصالح أوغندا تتمثل دوما في الحاجة إلى كفالة وجود كامل للأمن في جميع أنحاء أوغندا، وفي حماية أرواح وممتلكات جميع أوغنديين، وفي الحاجة إلى كفالة الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وهذا سببه، مثلما علمتنا التجارب المريرة، أن عدم الاستقرار في أي بلد مجاور لنا يؤثر تأثيرا ضارا على أمننا وتنميتنا الاقتصادية. وينبغي التذكير بأن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية له أبعاد داخلية وخارجية على حد سواء. فجميع الموقعين

عموما، تماما مثلما اعتمدنا عليهما خلال المفاوضات الشاقة التي أدت إلى إبرام اتفاق وقف إطلاق النار.

لئن كانت وتيرة الجهود الآيلة إلى إيجاد حلول للصراعات ومنعها في أفريقيا آخذة في التسارع، فإن الانتشار الواسع للأسلحة الصغيرة لا يزال يسبب قلقا كبيرا. فالصراعات في أفريقيا تتفاقم بفعل الانجراف الذي لا يرحم نحو سعي تجار الأسلحة الدوليين إلى تحقيق أرباح طائلة. وهذه الحيتان الجشعة يجب إيقافها باتخاذ إجراء دولي في الوقت المناسب. وإن بيع الأسلحة الصغيرة دون رقابة يساهم أيضا في تقويض نظم الجزاءات حيثما يجري إنفاذها. وأنفولا ماثلة في أذهاننا. فالضراغات الموجودة في نظام الجزاءات ضد الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنفولا ينبغي سدها بغية قطع إمدادات الأسلحة عن حركة متمردي سافمبي ومن ثم تقليل قدرته على شن حرب ضد شعبه. وفي هذا الصدد، يثني وفد بلادي ثناء خاصا على السفير روبرت فالور، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) فيما يتعلق بالحالة في أنفولا، على العمل الممتاز الذي تقوم به اللجنة في ذلك المجال.

ونؤيد قيام تعاون أقوى فيما بين الآليات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا من أجل إدارة الصراعات وحلها ومنعها. وفي ذلك الصدد، ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل بنشاط لتعزيز دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية فضلا عن تعزيز التنسيق مع تلك الآليات في مجالي منع الصراعات وصون السلم والأمن في أفريقيا وفي العالم أجمع.

ما فتئت أفريقيا تخطو خطوات أكيدة نحو تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، فضلا عن احترام حقوق الإنسان، كجزء من عملية السعي إلى إحلال سلام دائم وتحقيق تنمية مستدامة. ولقد قررت أفريقيا أن يتمثل الطريق الشرعي الوحيد إلى السلطة السياسية في صناديق الاقتراع. وفي هذا الصدد، ومثلما ذكر العديد من المتكلمين السابقين، اتخذ رؤساء دول أو حكومات أفريقيا، في الاجتماع الذي عقده في الجزائر في تموز/يوليه، قرارا أساسيا وهو أنهم في المستقبل سيرفضون الاعتراف بزمعاء يتسلمون السلطة السياسية عن طريق أساليب غير دستورية من قبيل الانقلابات العسكرية. إلا أننا نعلم جميعا، أن القيم والمؤسسات الديمقراطية لا تزدهر وسط ظروف من الفقر المنتشر والصراعات والحرمان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد أفريقيا في

أخيراً، أود أن أبلغكم، سيدي، وأبلغ المجلس بأن حكومتي ليست راضية عن الاستجابات الصادرة عن المجلس عندما يتعلق الأمر بالتصدي لحالات في أفريقيا. فنحن نعرف الوقائع الأساسية الجارية في رواندا. والتباين بين ما جرى هناك وما جرى في كوسوفو وفي تيمور الشرقية مؤخراً صارخ جداً. فالعديد منا نحن الأفارقة ينظر إلى الحالة على أنها أسوأ من مجرد إهمال بريء.

ومن واجب هذه الهيئة الدولية أن تستجيب وتتصدى للصراعات بدرجة متساوية من العجالة والمشاركة بالإجراءات الملموسة. فعملية لوساكا للسلام تتطلب إجراءات سريعة. ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بدوره في حماية هذا السلام، لأن التأخير في تنفيذ الشروط الأساسية للاتفاق يمكن أن تغري باستئناف الصراعات.

في الختام، يشيد وفدي بالرئيس شيلوبا رئيس جمهورية زامبيا على ما يبذله من جهود لا تكل أفضت إلى اتفاق السلام، ونحن على ثقة بأن هذا الاتفاق سيمهد الطريق لتحقيق السلام في منطقتنا.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أشكر ممثل أوغندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

**المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل باكستان.** أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد الحق (باكستان) (تكلم بالانكليزية):** إن المناقشة المتعلقة باستعراض التقدم في الجهود الدولية للدفع قُدماً بالسلام والتنمية المستدامة في أفريقيا جاءت في أنسب وقت. ويمكن أن تساق الحجة بأن مجلس الأمن يتوغل بعيداً خارج نطاق ولايته في مناقشة مسألة التنمية المستدامة في أفريقيا، وهي مسألة كانت محصورة في نطاق عمل الجمعية العامة. ولكن، لما كان هذا الموضوع من أهم المواضيع التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، فقد قررت باكستان أن تشارك في هذه المناقشة.

إن السيد كوفي عنان يستحق منا الشكر والثناء على دوره المحوري في تسليط الضوء على أسباب النزاع في أفريقيا من خلال عدد من التقارير، بالإضافة

على اتفاق وقف إطلاق النار أدركوا بأن حل ذلك الصراع يتعيّن أن يعالج جميع تلك الأبعاد.

إن موقف أوغندا من الأزمة يبيّن الجهود التي تبذلها لتحقيق تلك المصالح. فأوغندا تلتزم وستظل تلتزم التزاماً قوياً بالسعي إلى حلول إقليمية لمشاكل منطقة البحيرات الكبرى. لذلك يسرني أن أفيد بأن أوغندا تشعر بالارتياح إزاء الاتفاق الذي أبرم في لوساكا، فهذه أول مرة توافق فيها جميع أطراف الصراع على مستقبل منطقةها دون الإقليمية. وبعدما وضعت الأطراف توافيقها على الاتفاق، يتحتم عليها جميعاً، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن تقاوم تجربة الدخول في دعاية عداوية مغرضة لا لزوم لها.

ولن أكرر ذكر المبادئ الخمسة الأساسية التي اتفق عليها كأساس لتحقيق سلام دائم. ومع ذلك أود أن أوضح أن التوقيع على اتفاق، كما نعرف، هو مجرد بداية في عملية طويلة لصنع السلام وبناء السلام. ومن ثم، فإن اللجنة السياسية المشتركة، التي تترأسها أوغندا، وكذلك الهيئة العسكرية المشتركة، وقد أنشئنا بموجب الاتفاق، اتفقتا على بدء عملهما. وترى حكومة أوغندا، وهو رأي يتشاطره جميع رؤساء الدول الأطراف، أن عملية السلام ينبغي ألا تكون رهينة الانقسامات الداخلية والخلافات الصغيرة بين التجمع من أجل الديمقراطية. وهكذا فإن اللجنتين، شرعنا في عملهما.

ولكن وإلى أن يتم تنفيذ بعض التدابير، كمسألة تتسم بالعجالة، فإن اتفاق السلام يظل اتفاقاً هشاً. فهناك حاجة ملحة لتوفير الدعم المالي والسوقي بكميات كافية لاستتباب السلام ومنع الذين قد يرغبون في اللجوء إلى السلاح من القيام بذلك.

ويدرك وفدي أنه يتعيّن على الأمم المتحدة الاضطلاع بدور أساسي في تنفيذ هذا الاتفاق. لذا ترحب أوغندا بالخطوات التي اتخذها الأمين العام حتى الآن بإرسال شرطة عسكرية ومدنية لإجراء استطلاع للحالة. ولكن، وكما قلت من قبل، فإن هذا لا يكفي، لأن الحالة ما زالت هشة وتطلب أكثر بكثير من إجراء استطلاع. فالمطلبات الأساسية لتنفيذ عملية لوساكا هي توفير الموارد المالية والسوقية لتسهيل نشر قوات حفظ السلام وإجراء الحوار الذي سيؤدي إلى عملية ترسيخ الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويشتد الفقر في أفريقيا باستمرار تدهور معدلات التبادل التجاري، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وزيادة الحمائية في البلدان المتقدمة النمو، والآثار السلبية لترتيبات التكيف الهيكلي، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والضغط المترتبة على خدمة الدين.

ولننظر إلى بعض الحقائق. إن الديون الأجنبية وخدمة الديون في أفريقيا ارتفعت إلى معدلات مفرغة. وخدمة الديون تلتهم معظم عوائد البلدان المدينة وترغمها على اللجوء إلى الاقتراض قصير الأجل بمعدلات فائدة عالية لخدمة ديونها القديمة فقط. وفي الوقت الراهن يصل إجمالي ديون أفريقيا إلى زهاء ٣٥٠ بليون دولار. ولا يمكن للبلدان الأفريقية أن تسدد هذا الدين من مواردها المحلية. كذلك يتلاشى التزام الغرب بالمساعدة الإنمائية الرسمية ويجف تدفق العون مما يعقد المشاكل.

إن عملية العولمة تجاوزت معظم بلدان أفريقيا والكثير من البلدان النامية التي تجد أنفسها في حالة اقتصادية أسوأ من أي وقت مضى. وبالنسبة لغالبية البلدان النامية فإن العبارات المقدسة للاقتصاد العالمي - أي التحرير وإزالة الضوابط والخصخصة - لم تعمل إلا على الإضرار بها. فهي لم تؤد إلى زيادة الإنتاج أو الصادرات. كما لم تجلب استثماراً أجنبياً يتوقع له أن يعوض النقص في المساعدة الإنمائية الرسمية. والاستثمار الأجنبي يتدفق إلى عدد محدود من البلدان فقط، وفوائده لم تكن متساوية، بل إن قيمتها كانت موضع شك أحياناً.

وفي بعض الحالات، قامت الصفوة الشرهة في بلدان أفريقية بسحب مبالغ طائلة تملكها هذه البلدان وإيداعها في مصارف غربية. وفي حالات أخرى، تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتدمير الصناعات المحلية الناشئة وتسعى إلى إنشاء الاحتكارات وإخراج أموال أكثر مما تأتي به.

وبالتالي هناك تدفق كبير للموارد من العالم النامي إلى العالم المتقدم النمو. وحسب ما جاء على لسان البعض، فإن كل دولار يأتي إلى البلدان النامية تخرج مقابله ٩ دولارات من اقتصاداتها. وهكذا، أصبحت الاقتصادات

إلى مبادراته من أجل التصدي لمعضلة "الأزمة الدائمة" في القارة الأفريقية.

وإن خطورة الحالة تتجسد في حقيقة أن ٦٥ في المائة من المسائل قيد النظر حالياً في مجلس الأمن تتصل بأفريقيا. فأسباب النزاع في أفريقيا متعددة الجوانب. والتجارب التاريخية، والظروف الجغرافية، ومراحل التنمية الاقتصادية، ومجموعة السياسات العامة، وأنماط التفاعل الداخلي والخارجي والتوترات العرقية أثرت جميعها في ديناميات مختلف الصراعات في أفريقيا.

بيد أن العامل الرئيسي المسؤول عن المشاكل كان ولا يزال تفشي الفقر في أرجاء القارة. فالفقر المؤلم والمنهك الذي يتوسع نطاقه باستمرار وابتلع أفريقيا لا يلقي تغطية واسعة في وسائل الإعلام وبالتالي لا يستأثر باهتمام المجتمع الدولي. إن الفقر والحرمان واليأس عندما تبلغ حدودها القصوى تولد الإحباط والعنف. والإحساس المقيم بالظلم، إذا استغله إما من تحركهم دوافع المثالية والغضب أو من يسعون إلى امتلاك الثروة أو الاستيلاء على السلطة، يولد الحرب الأهلية والاضطرابات السياسية.

وإننا نتفق مع الأمين العام على أن منع الصراع وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع لا يمكن أن يؤدي إلى سلام دائم ما لم يبدأ المجتمع في الوقت نفسه السير على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولذا يجب على المجتمع الدولي أن يركز جهوده على استئصال الفقر في أفريقيا، إذ أنها لا تزال من أفقر مناطق العالم. فمن دون السعي بجدية لتحقيق هدف التنمية المستدامة، تظل احتمالات التوصل إلى حلول دائمة للصراعات في أفريقيا مستعصية. وتوجد ضرورة ملحة لتوفير الدعم المالي والتقني لتعزيز تنمية الموارد البشرية وبناء الهياكل الأساسية وتوسيعها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا. ومن أسف أن الاستجابة الدولية كانت ولا تزال لحد الآن دون التوقعات. ويجب على العالم أن يقوم بعمل المزيد، وأن يفعل ذلك الآن. وإننا نشاطر الأمين العام رأيه بأن ما يسمى "مرض الضجر من مشاكل أفريقيا" يمثل إهانة لفكرة مجتمع دولي رحوم.



بشكل هائل لا يمكن تجاهله. ومن ثم فإن تطوير احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان أمر أساسي للسلام في المنطقة. ونلاحظ وجود وعي متنام بالحاجة للتمسك بالمبادئ المعترف بها عالميا والمتصلة باحترام الكرامة والحياة البشرية. إلا أن ثمة حاجة للقيام بما هو أكثر من ذلك لضمان امتثال المتحاربين الصارم بالمعايير الإنسانية الدولية في حالات الأزمات، وعلى وجه الخصوص حماية النساء والأطفال والمدنيين والعاملين في الحقل الإنساني.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتطرق للأسباب الكامنة وراء الصراع في أفريقيا. والتطرق إلى معالجة الأعراض فقط ومحاولة إطفاء النار بعد أن تشتعل ممارسة عقيمة ومهددة للموارد. إن تخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل، وتوفير الخدمات الأساسية، مثل التعليم والإسكان والرعاية الطبية ومياه الشرب النظيفة، والأهم من ذلك، تعزيز المصلحة المشتركة في التقدم والرفاهية للبلدان بين الشعوب هي العناصر الأساسية للسلام والتقدم في أفريقيا. وثقافة السلام لا يمكن أن تتطور أو تزدهر في حالة من اليأس والتفريب. فهي تتطلب مناخا من الأمل وآفاق التقدم.

إن شعوب أفريقيا تستحق وتنتظر مستقبلا أكثر إشراقا مع اقتراب الألفية الجديدة. ويجب ألا يخيب المجتمع الدولي آمالها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غمباري (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود، في البداية، أن أضم صوتي إلى المتكلمين العديدين من قبلي في التقدم إليكم سيدي، بالتهنئة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر وعلى تنظيمكم هذه المناقشة العامة بالغة الأهمية. ونحن على ثقة بأن مداولات المجلس تحت قيادتكم ستجرى على نحو يكفل إحقاق العدالة وتعزيز مبادئ الأمم المتحدة وأغراضها.

ويشارك وفدي تماما في تأييد البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وممثل الرئيس الحالي لمنظمة قارتنا. وأود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره المعبر جدا والوافي (S/1999/1008) عن الحالة في أفريقيا،

المتقدمة تنمو بطرق ما، على حساب البلدان الأفريقية والبلدان النامية الأخرى.

أخيرا إن موارد برامج الأمم المتحدة الإنمائية تنخفض باستمرار والموارد المتوفرة لا تستخدم الاستخدام الأنجع أحيانا.

وهكذا ظلت أفريقيا تواجه مناخا اقتصاديا دوليا معاديا حيث استغلال الاقتصادات الأضعف يتواصل بلا هوادة، رغم الادعاءات بأن العكس هو الصحيح، وحيث يسمح للصراعات بالتفاقم لأن المجتمع الدولي يغض النظر ولا يرغب في تحمل المسؤولية.

وتود باكستان أن تعرب عن تضامنها الكامل مع جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى إيجاد حلول سلمية للصراعات في أفريقيا وتعرب عن دعمها لها، وكذلك لجهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها. وتنظر باكستان إلى أفريقيا بوصفها قارة المستقبل. ونحن على ثقة من نهضة أفريقيا في نهاية المطاف. وللعلاقات مع البلدان الأفريقية أولوية في سياستنا الخارجية.

وباكستان، على الرغم من الصعوبات المالية التي تشهدها، تبقي على بعثات دبلوماسية في عدد كبير من البلدان الأفريقية، وهي تدير برنامج مساعدة تقنية متعدد الأوجه لأفريقيا منذ بداية الثمانينات. وبموجب هذا البرنامج نقدم مرافق تدريب للمهنيين الشبان من البلدان الأفريقية في مجالات شتى. وسنواصل تمديد نطاق هذا البرنامج في السنوات القادمة في حدود مواردنا.

وفيما يتعلق بصنع السلام في أفريقيا، نلاحظ تحقيق طفرات هامة هذه السنة في البحث عن حلول تفاوضية للصراعات الداخلية التي طال أمدها في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك الصراع الثنائي بين إثيوبيا وإريتريا. ويحدونا الأمل في أن تكون لتبسيط وتقوية آليات الوساطة وكذلك الرصد الفعال لتدفقات الأسلحة غير المشروعة آثار بناءة على جهود تعزيز الاستقرار والسلام في أفريقيا.

في أفريقيا وغيرها، ظل العنف العشوائي أو المنظم ضد القطاعات الضعيفة والهشة في المجتمع يحدث بدون أن يبلغ عنه أو يلاحظ أو يوقف، ما لم يندلع

أمثلة هذه المبادرات في أفريقيا الحرب الأهلية الليبرية، التي جرى حسمها بعد سنوات طويلة من القتال. كما تضطلع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها بدور إيجابي في عملية استعادة السلام والاستقرار في سيراليون، التي توجت بعقد اتفاق لومي للسلام.

إن مبادرات السلام وجهود حفظ السلام المختلفة، مثل ما يضطلع به فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفردى البلدان مثل نيجيريا، تنطلق من متطلبات إرساء السلم والاستقرار كشرط لا بد منه لعملية التنمية. ولذلك فإن جهودنا على الصعيد دون الإقليمي في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها تحتاج إلى استمرار تزويدها بالزخم. فليس من العدل ولا من الحكمة أن نتوقع من بضعة بلدان أن تضطلع بقسط باهظ من أعباء إرساء السلم والأمن في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. لذلك يتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بكامل مسؤوليته عن إرساء السلم والأمن في سيراليون، ضمن جملة أمور، عن طريق التصريح، دون إبطاء، بنشر ما يصل إلى ست كتائب في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون، كما اقترح الأمين العام في التقرير الذي قدمه مؤخرا عن سيراليون.

ونرى أن منع نشوب الصراعات مفتاح صيانة السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا وفي كل مكان آخر في العالم. ومع ذلك، ما زال هناك تحد كبير أمام كل من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، وحتى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويرجع ذلك إلى أنه يمكن بكل سهولة ألا نلاحظ نذير الخطر المحدق بنا إن لم ننتبه تنبها كاملا. وبالتالي، ومن منطلق هذا الإدراك، يجب على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تواصل صقل المؤشرات المشتركة للإنذار المبكر وأن تشارك في عملية تدريب مشتركة للعاملين في مجال منع الصراعات. وفضلا عن ذلك، يوصي وفد بلادي بأن يصدق مجلس الأمن على القرار الذي اتخذ في مؤتمر القمة الدوري لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد مؤخرا في الجزائر بجعل سنة ٢٠٠٠ سنة السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا. وينبغي لهذا المجلس أن يؤازر بفعالية جهود الزعماء الأفارقة ذوي الخبرة والقدر والمصداقية الكبيرة لتعزيز السلام بين الدول الأفريقية في مجالات منع الصراعات، وإدارة الصراعات وحسم الصراعات.

وعلى التوصيات بعيدة النظر التي يحتويها. قبل أكثر من عام تقدم الأمين العام، في تقرير سابق، بتوصيات لو اتبعها المجتمع الدولي بإرادة سياسية كافية لكانت قد أحرزت تقدما في مسألة السلم المستدام والتنمية المستدامة في أفريقيا أكبر مما حققته في مرحلتها الحالية.

ولم يكن هناك أبدا شح في التحليلات الممتازة للحالة في أفريقيا، بما في ذلك التحليلات الواردة في تقرير الأمين العام المعروض علينا وفي العديد من البيانات التي استمعنا إليها في هذه المناقشة. والحلقة المفقودة هي ترجمة التوصيات من تلك التحليلات إلى أعمال ملموسة على الأصعدة الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وقد يكون العالم مصغيا إلى هذه المناقشات في هذه القاعة المهيبة، إلا أن الإنسان الأفريقي العادي في القارة يفضل أعمالا ملموسة تساعد في حل المشاكل العديدة التي تواجهه.

إن أفريقيا تواجه انتشار الصراعات في وقت تقل فيه وسائل ضغط القارة على المجتمع الدولي الأكبر لكفالة توفير الموارد البشرية والمادية والسوقية والسياسية اللازمة لمعالجتها.

وفضلا عن ذلك، يشكل انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وفتور الاستجابة من المجتمع الدولي لخطة التنمية في أفريقيا عاملين سلبيين إضافيين. إلا أن العلاقة بين السلام والتنمية تتجلى في أفضل صورها في أفريقيا. وغياب التنمية المستدامة يرتبط ارتباطا مباشرا بانتشار واشتداد الحروب وحالات الصراع، التي تعوق جهود التنمية في القارة بل وتحرفها عن مسارها.

والقدرة على حسم الصراعات والجهود الفعالة لإدارة الصراعات في أفريقيا لا بد أن تفرج عن الموارد التي تستهلك الآن في الحروب التي لا طائل من ورائها، وأن تعيد توجيه طاقاتها صوب أهداف التنمية ومقاصدها. والبيئة المؤاتية للاستثمار الأجنبي الخاص في اقتصاد أفريقيا ستعزز أيضا. وللأسف، إن أفريقيا في الوقت الحاضر هي القارة التي تنال أقل حصة من الاستثمار الخاص الأجنبي المباشر.

ولئن كنا نعتزف من تلقاء أنفسنا بانتشار الصراعات في أفريقيا، فإن منطقتنا تسجل أيضا نجاحا في محاولة إيجاد حلول لعدد من هذه الصراعات. ومن

نرجو أن تدعمها الأمم المتحدة، وهي التفاوض بغرض إبرام اتفاقية دولية لاسترداد رأس المال الذي سلب من قارتنا.

ويجب ألا توافق أفريقيا على الإطلاق على تهميشها في الشؤون الاقتصادية والمالية والسياسية العالمية. فالمطلوب منا هو أن نغتنم فرصة بعض التطورات الإيجابية في النظام السياسي والاقتصادي الدولي المتغير، في نفس الوقت الذي نتخذ فيه التدابير اللازمة للتقليل من آثارها السلبية على بلادنا وعلى شعوبنا. ولا بد لنا من تنويع اقتصاداتنا وترجمة مختلف جهود التكامل دون الإقليمي ومعاودة الجماعة الاقتصادية الأفريقية - التي وقّعت في أبوجا، عاصمة بلادي، في عام ١٩٩١ - من كلام إلى واقع. وينبغي لنا أيضا أن نكشف جهودنا لتهيئة البيئة المؤاتية للاستثمار الأجنبي الخاص. كما يجب علينا، فضلا عن ذلك، أن نعلي من شأن الحكم السليم والخضوع للمحاسبة أمام الناس في كل بلد من بلداننا الأفريقية. ويتعزز أمل أفريقيا وفرصها عن طريق التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في بلادي، نيجيريا، وفي جنوب أفريقيا الجديدة. ونرى بصفة عامة أن التحديات الرئيسية التي تواجهها أفريقيا هي حل الصراعات، وإرساء السلام، والتنمية المستدامة، ونشر الديمقراطية المستديمة. وعلينا، بمساعدة المجتمع الدولي، ألا نفشل، ولن نفشل، في مواجهة هذه التحديات ونحن نقرب من نهاية هذه الألفية.

إذا كنا نعيش حقا في عالم مترابط يصبح بصفة متزايدة قرية عالمية، فإن الأفارقة يمكنهم أن يطرحوا بصفة مشروعة سؤالا، وهو ماذا يكون في وسع العالم عمله بأسلوب دائم وملتزم لمؤازرة الجهود التي تبذلها القارة من أجل ولادتها الجديدة وانتعاشها؟ إنني أتشاطر الاعتقاد بأن عصر المصائر المنفصلة قد ولى. ولا يمكن لأي بلد ولا لأي إقليم أن يبقى وحده أو أن يظل جزيرة سلام وطمأنينة وسط الأمراض والحروب والفقر والتدهور البشري والبيئي والفوضى العالمية.

ونحن في أفريقيا سوف نحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي المبنية على مبدأ الالتزامات المتبادلة، وإيماننا منا بعدم انقسام السلام والعدالة على الإطلاق. وفي هذا الصدد، أود أن نتأمل في استجابة العالم للآزمة التي نشبت مؤخرا في كوسوفو، مقابل الاستجابة التي شهدناها للصراعين اللذين نشبا في رواندا وسيراليون. ففي معالجة أزمة اللاجئين في كوسوفو، استجاب

وهناك موضوع يتكرر في هذه المناقشة، وهو العولمة، التي تعتبر أمرا لا بد منه في القرن الحادي والعشرين، والتي يصبح فيها السوق عالميا بحق. ولكن العولمة، كما هو معروف تماما، لها مزاياها وعيوبها. والسؤال الملح بالنسبة لأفريقيا هو ما إذا كنا نتجه صوب التهميش في هذا النظام الاقتصادي العالمي الوليد. وإشارات الخطر بالنسبة لنا في القارة واضحة جدا، فأفريقيا هي أقل قارات العالم تصنيعا، والمصانع التي لا تزال تعمل فيها لا تتجاوز قدرتها بصفة عامة ٣٠ في المائة من القدرة عند إنشائها.

وفضلا عن ذلك، يستمر نصيب أفريقيا من الاستثمار الأجنبي الخاص في الانخفاض من ذروته، عندما وصل إلى ١٠ بلايين من الدولارات في عام ١٩٨٢ إلى حوالي ٥ بلايين في عام ١٩٩٦. ولئن كانت آسيا، وفقا لأرقام عام ١٩٩٥، أقوى جاذب للاستثمار الأجنبي الخاص، حيث حصلت على ١٨,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، وتبعتها أمريكا اللاتينية التي حصلت على ١٣,٩ في المائة، وشرق أوروبا والعالم العربي اللذان حصلا على ١٢,٦ في المائة، فإن أفريقيا جنوب الصحراء جاءت في المؤخرة حيث لم تحصل إلا على ٧,٧ في المائة. والعبء المهلك للدين الخارجي على البلدان الأفريقية يضاعف المشكلة، فبينما كان دين أفريقيا الخارجي في أواخر السبعينات لا يتجاوز ٤٨,٥ بليون دولار، وصل هذا المبلغ الآن إلى حوالي ٣٥٠ بليون دولار. وكما يعلم المجلس، فإن كثيرا من البلدان الأفريقية ينفق الآن على خدمة الدين مبلغا أكبر مما ينفقه على الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والصحة.

ولهذا، تشكل مشكلة الدين مرضا قاسيا بالنسبة لأفريقيا يتطلب شفاء حاسما باتخاذ تدابير جادة لتخفيف الدين، بل وإلغائه بصورة تامة. وفضلا عن ذلك، انخفضت صادرات أفريقيا ووارداتها منذ عام ١٩٩٢، بوصفها جزءا من إجمالي التجارة العالمية، من ٤ في المائة إلى حوالي ٢ في المائة. وقد يكون الأسوأ من هذا كله، كما أشار إليه مؤخرا السيد ولفنسون، رئيس البنك الدولي، أنه يجري الاحتفاظ بنسبة ٣٧ في المائة من ثروة أفريقيا الخاصة خارج أفريقيا، في حين أن النسبة المقابلة فيما يتعلق بنصيب آسيا هي ٤ في المائة، و ١٧ في المائة لأمريكا اللاتينية. ويشكل الهروب غير المشروع لرأس المال نصيبا كبيرا من ثروة أفريقيا الخاصة التي يحتفظ بها خارج أفريقيا. وقد اقترح السيد أوباسانجو، رئيس بلادي، على الجمعية العامة في هذه الدورة فكرة

ليبريا على جدول أعمال مجلس الأمن. والآن وقد اقتربت فترة ولايتي من نهايتها، أرى أن القضايا الأفريقية تسيطر على جدول أعمال المجلس.

إن شعوب وحكومات البلدان الأفريقية تشني على اهتمام وانشغال مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره. وكل ما تطلبه الآن من مجلس الأمن هو أن يقرن أقواله بالأفعال، وأن يطبق معيارا واحدا، لا معيارا مزدوجا باستمرار، في استجابته للصراعات في أفريقيا، مقارنة باستجابته للصراعات في مناطق أخرى من العالم. وعندما يفعل مجلس الأمن ذلك سيكون قد أوفى بالتزامه بموجب الميثاق بأن يتحمل المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين في كل مكان في العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي. وقبل أن أدعوه إلى شغل المقعد المخصص له على جانب قاعة المجلس، أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد فاوولر (كندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على السماح لي بأن أتكلم بضع ثوان عن الإسهام الهائل الذي قدمه السفير إبراهيم غمباري لمنظمتنا وقدمه منذ سنتين إلى مجلس الأمن.

وكما ذكر البروفسور غمباري، فقد خدم هذه المنظمة ١٠ سنوات. وقد علمت اليوم فقط أنه ستركنا في غضون بضعة أسابيع. وأظن أننا حري بنا أن ننوه بهذه المناسبة، ما دام من المرجح أن تكون هذه المرة هي الأخيرة التي يخاطب فيها مجلس الأمن.

إن اختتام هذه المناقشة البالغة الأهمية بشأن أفريقيا لهو مناسبة تليق تماما بأن ننوه بالإسهام الهام للغاية الذي قدمه السفير غمباري للمجلس والمنظمة، وإن جاز لي القول، بالإسهام الذي قدمه لنيجيريا وللقارة الأفريقية. إن فترة ولايته هنا بوصفه سفيراً لنيجيريا شملت فترة مضطربة من تاريخ أمته العظيمة. وخلال تلك الفترة، كان السفير غمباري يمثل قرابة ربع سكان أفريقيا بقدر هائل من الكياسة والالتزان والفعالية الهائلة.

ومن اللائق أيضا أن نذكر، في سياق هذه المناقشة التي قضينا فيها وقتا طويلا نتكلم عن حفظ السلم، بأن السفير غمباري بوصفه رئيس لجنة الأمم المتحدة لحفظ السلم، أي لجنة الـ ٣٤، بذل جهودا ثابتة

المجتمع الدولي بإتفاق حوالي ١,٥ دولار يوميا لكل لاجئ. أما اللاجئين الأفارقة في رواندا وسيراليون، فحصل كل منهم على ما يساوي ١١ سنتا.

وأود أيضا أن نتأمل فيما حدث بعد انتهاء الهجوم العسكري الذي شنته منظمة حلف شمال الأطلسي في البلقان، فقد تعهدت بلدان أوروبا الغربية وحلفاؤها مباشرة بأكثر من بليون دولار بكثير لإعادة بناء كوسوفو وتعميرها، في حين أنه كان من المقدر على نطاق واسع أن هذه المهمة لن تحتاج إلا إلى ٥٠٠ مليون دولار تقريبا. وفي سيراليون، التي أنفقت فيها نيجيريا، وهي بلد نام، أكثر من مليون دولار يوميا دعما لقواتها في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا طيلة السنوات الثلاث الماضية - فضلا عما يقدر بأربعة بلايين من الدولارات التي أنفقت في ليبيريا منذ عام ١٩٩٠ - فمما يؤسف له أنه لم يوجد حماس مماثل حماس تقديم الدعم المالي في حالة كوسوفو.

وعندما قامت السيدة ماري روبنسون، مفضوعة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بزيارة سيراليون مؤخرا، لاحظت أن هناك خسارة في الأرواح أكثر منها في كوسوفو، ولذلك كانت هناك حاجة أكبر لاستجابة أكثر إنسانية ورأفة من جانب العالم. ومؤخرا نشر اقتباس مما قاله ستيفن لويس، نائب المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فيما يلي نصه

"من المقزز أخلاقيا أن الغرب مستعد لإتفاق ٤٠ بليون دولار لخوض حرب في البلقان، وأقل من ١ في المائة من ذلك لإتقاذ حياة عشرات الملايين في أفريقيا".

هذه الملاحظات تثير بعض الأسئلة الأخلاقية المقلقة بشدة، وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعالجاها ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أنهي هذا البيان بملاحظة شخصية، حيث أن هذه هي المرة الأخيرة التي أخاطب فيها مجلس الأمن بصفتي الحالية وهي سفير بلدي وممثله الدائم. عندما توليت منصب الممثل الدائم لنيجيريا، وكان ذلك قبل عقد من الزمان تقريبا، عندما كانت الحرب الباردة تلفظ أنفاسها الأخيرة، كان مجلس الأمن يتردد في الاستجابة للصراعات الأفريقية. فقد قضينا، مثلا، قرابة خمسة أشهر في العمل على وضع

تماما على جميع الملاحظات والتقييمات التي أدلى بها السفير فاو لير، أود أن أضيف أن تصميم السفير غمباري وصراحته وروحه العملية كانت دائما موضع تقدير كبير من وفد بلدي فيما يخص قضايا مختلفة كثيرة، بما في ذلك المناقشات الأخيرة المتعلقة بالطريقة التي سيتناول بها هذا المجلس وحكومة بلدي، مثلا، مسألة سيراليون، ووجود فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هناك. أود أن أتمنى له كل النجاح، واثقا بأن زملائي سينضمون إلي عندما أقول إننا سنفتقده.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لم يعد على قائمتي متكلمون آخرون. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.

ومطرودة لتبسيط وتحديث وتوسيع أداء الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم. بل الواقع أن لجنة ال ٣٤ تضم الآن نصف عضوية هذه المنظمة تقريبا، ومعظم الفضل في هذا التحديث يرجع إليه مباشرة.

ختاما، وإذا تكلم على المستوى الشخصي - وإن كنت واثقا بأنني أعرب عن رأي من السهل أن يحظى بالإجماع داخل هذا المجلس، وهذا شيء لا يستهان به، بل هو أكثر من ذلك بكثير، أعتقد أننا جميعا يمكن أن نتمنى للسفير غمباري كل النجاح في أي عمل يختار القيام به. ولا شك أننا جميعا سنفتقد كثيرا مشورته الحكيمة التي استمعنا منذ لحظات إلى مثال عليها.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية):  
أثني بحماس على ما قاله السفير فاو لير لتوه عن السفير غمباري وعن إسهاماته العديدة. وعلاوة على أننا نوافق

-----